المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية
2019-2018

العلاقات الخارجية والانفتاح على المحيط

الولاية التشريعية: 2015 - 2021

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

الجزء الأول:
الدبلوماسية البرلمانية والشراكة والتعاون الدولي

المعالم البارزة

الدبلوماسية البرلمانية والشراكة والتعاون الدولي

تمكن مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2018 إلى أكتوبر 2019 من مواصلة تعزيز عمله الدبلوماسي كواجهة محورية للدفاع عن القضايا الإستراتيجية للمملكة المغربية وعلى رأسها القضية الوطنية، وخلق دينامية متجددة ومبادرات نوعية، مكنته من مراكمة الإنجازات وتحقيق المزيد من المكتسبات الدبلوماسية، سواء على مستوى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية أو من خلال تمتين أواصر التعاون الثنائي مع البرلمانات الوطنية في مختلف مناطق العالم.

وقد جاء هذا العمل، سواء على مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة والاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة أو في إطار مشاركات الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين في التظاهرات والمحافل البرلمانية الجهوية والقارية والدولية أو على مستوى تنظيم واحتضان المؤتمرات والندوات، تفعيلا ومواكبة للمبادرات والتوجهات الاستراتيجية المتضمنة في الخطب السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، كمرجعيات أساسية من أجل الارتقاء بالعمل الدبلوماسي البرلماني، ومن خلال عمل متعدد الأبعاد تلتئم فيه اليقظة والاستباقية والفعالية والتكامل مع العمل الدبلوماسي لجميع الفاعلين، وتحقيق الأدوار الدستورية الموكولة إليه.

كما ارتكز العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة على الأهداف الواردة في **خطة عمل مجلس المستشارين** التي تم إرساؤها سنة 2015 من طرف مكتب المجلس **وكذا المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية**، لاسيما المرتبط منها بتعزيز التموقع في التجمعات الإقليمية والقارية والدولية والانفتاح على مختلف مناطق العالم بهدف ضحد المناورات المعادية والدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية واستصدار مواقف داعمة لقضية وحدتنا الترابية وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية.

وفي هذا الاطار، فقد شهدت الفترة أكتوبر 2018 – أكتوبر 2019 نشاطا دبلوماسيا متميزا، إذ احتضن مجلس المستشارين وشارك في العديد من الملتقيات والتظاهرات الجهوية والقارية والدولية، تميزت عمل وفوده فيها بالدفاع المتواصل عن القضايا الكبرى للمملكة المغربية وتأكيد موقف المملكة من العديد من القضايا الاقليمية والدولية، بالإضافة إلى حشد الدعم للدبلوماسية الوطنية في إطار من التناغم مع أولوياتها الرئيسية المتمثلة أساسا في **التوجه الإفريقي** من خلال استلهام البرلمانيين للتحرك الدبلوماسي الذي يقوده **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** على مستوى إفريقيا، وتعزيز وتدعيم العلاقات **جنوب جنوب** والانفتاح وترسيخ التموقع الإستراتيجي على مستوى

فضاءات جيوسياسية جديدة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاراييب، بغاية تدارك ضعف الحضور والتموقع البرلماني على مستوى هذه الواجهة واستثمار الآفاق التي فتحتها الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لدول المنطقة سنة 2004، إلى جانب مواصلة تمتين ومواكبة مسار العلاقات القائمة مع المنظمات البرلمانية الدولية **والشركاء الأوروبيين** من خلال طرح التجارب الرائدة لبلادنا على مستوى مختلف المجالات، وخاصة في القضايا المرتبطة بالهجرة والتغيرات المناخية ومحاربة التطرف والإرهاب ونشر قيم التسامح والتعايش وتعزيز السلم والحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، **والمجالس والمنظمات العربية والاسلامية** في إطار التوجه التضامني لبلادنا مع كل القضايا العادلة بالعالمين العربي والاسلامي، وعلى رأسها تجديد الموقف الثابت والداعم للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة حرة ومستقلة عاصمتها القدس الشريف، حيث يمكن حصر **المعالم البارزة** للمنجزات والمكتسبات التي تحققت في العناصر التالية:

• زيارة العمل التي قام بها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لجمهوريتي بنما والإكوادور خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 19 يونيو 2019

قام السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، بزيارة عمل على رأس وفد برلماني يضم كلا من المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والمستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه، محاسب مجلس المستشارين والمستشار السيد أحمد التويزي، أمين مجلس المستشارين، إلى جمهوريتي بنما والإكوادور تلبية لدعوة من السيدين رئيسي برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب والبرلمان الأنديني، ألقى خلالها كلمة في الجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب التي انعقدت بجمهورية بنما بمشاركة أزيد من 200 برلماني عضو بهذه المنظمة القارية الهامة، بالإضافة لإلقاء كلمة في الجمعية العامة للبرلمان الأنديني الذي عقد أشغاله بجمهورية الإكوادور. كما تميزت الزيارة بعقد لقاءات مع مسؤولين برلمانيين، وشخصيات سياسية وازنة، أبرزها اللقاء بوزير الخارجية المعين بجمهورية بنما، وكذا المباحثات الجد إيجابية مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الاكوادور، علاوة على اللقاء الثلاثي الذي جمع الوفد البرلماني المغربي ورئيس برلمان عموم إفريقيا ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب والذي توج بالمصادقة على الميثاق التأسيسي للمنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني.

وقد رسخت هاتان الزيارتان القناعة الكبيرة والرغبة المشتركة لفتح علاقات تعاون متينة وعمل مشترك قائم على الثقة والاحترام المتبادلين، وتمتين التعاون جنوب - جنوب وتقوية العلاقات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والانسانية.

• المصادقة على مبادرة البرلمان المغربي بتأسيس المنتدى البرلماني الافريقي الأمريكو لاتيني

صادقت قيادات مختلف التجمعات البرلمانية الجهوية والقارية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاراييب يوم فاتح شتنبر 2019، بماناغوا عاصمة جمهورية نيكاراغوا، بالإجماع على مبادرة البرلمان المغربي بتأسيس المنتدى البرلماني لدول افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاراييب. وجاء هذا القرار، خلال انعقاد الاجتماع المشترك لقيادات التجمعات البرلمانية بأمريكا اللاتينية، الذي خصص لتنسيق المواقف وإحداث آليات للعمل الموحد، والذي توج بإصدار بيان وقعه رؤساء برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب (برلاتينو)، والبرلمان الأنديني، وكذا رئيس برلمان الميركوسور.

وكان رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، وقع في شهر يونيو 2019 خلال زيارته لجمهوريتي بنما والإكوادور، مذكرة بصفته رئيسا لمجلس المستشارين، ورئيسا لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي، مع كل من برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب والبرلمان الأنديني، ورئيس برلمان عموم افريقيا، نصت على إرساء الخطوات العملية لتأسيس هذا المنتدى كإطار مرجعي للعمل المشترك وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت الشعوب الافريقية وأمريكا اللاتينية والكاراييب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة.

كما يأتي هذا المشروع الطموح ليجسد اهتمام المغرب المتنامي بتقوية الشراكة بين الدول الافريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، في إطار التعاون جنوب - جنوب كمحور استراتيجي في الرؤية الملكية المتبصرة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

• زيارة العمل التي قام بها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، للمملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 مارس 2019

خلال هذه الزيارة أجرى رئيس مجلس المستشارين جملة من اللقاءات مع المسؤولين البريطانيين وعلى رأسهم رئيس مجلس اللوردات البريطاني، ورئيس مجموعة الصداقة والتعاون البريطانية المغربية، وكاتب الدولة في الخارجية البريطانية المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، عبر فيها الجانبان المغربي والبريطاني عن اعتزازهما بأهمية الزيارة وبعمق ومتانة العلاقات الثنائية القائمة بين المملكتين، والتي بلغت ما يزيد عن ثمانية قرون من التعاون المثمر في إطار تقاسم نفس التطلعات والتحديات والسعي الدائم لتحقيق النفع المشترك، مع التذكير بأهمية الفرص التي يتيحها الموقع الجيوستراتيجي للمغرب كبوابة بين أوروبا وإفريقيا من أجل الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية بين المملكتين.

السيد حكيم بن شماش، أكد خلال هذه الزيارة على أن مجلس المستشارين يتوق إلى ارتياد كل الآفاق الممكنة للارتقاء بمستوى الشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة، معبرا عن رغبته في إطلاق منتدى برلماني حواري بين مجلس المستشارين ومجلس اللوردات البريطاني، وبسط في هذا السياق، مجموعة من المواضيع المقترح التداول فيها بشكل مشترك في إطار هذا المنتدى من قبيل: **قضايا الأمن، والهجرة، والتغيرات المناخية، ومكافحة الإرهاب والتطرف.**

الزيارة كانت مناسبة كذلك أبرز فيها الجانبان مستوى الشراكة النموذجية القائمة بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وأكدا على أن كل الشروط مكتملة اليوم من أجل الارتقاء بهذه الشراكة إلى مستوى أعمق وأوثق.

•تصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية

شهدت هذه الفترة تصويت البرلمان الأوروبي يوم 16 يناير 2019 بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية، والذي شكل إقرارا بأهمية المقاربة الإستراتيجية التي ينتهجها المغرب بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبرهن على المكانة التي تحظى بها المملكة المغربية اعتبارا لموقعها الجيو. استراتيجي في المنطقة، والاستقرار الذي تتمتع به، والرؤية التنموية الواضحة التي تتوفر عليها كشريك لأوروبا.

كما جاء هذا القرار ليبرز الدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة للبرلمانيين المغاربة، وعلى رأسهم أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب - الإتحاد الأوروبي ومجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية في التصدي لكل المناورات المعادية التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية، وبمسار الشراكة القائمة بين المغرب والإتحاد الأوروبي.

واعتبر هذا التصويت كذلك رسالة قوية تستحضر منطق العقل ومبادئ الشرعية الدولية وتغليب المصالح الاستراتيجية للمملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، وهو دعوة قوية لمواصلة الحوار وتعزيز علاقات الشراكة المغربية الأوروبية وفق رؤية تستشرف المستقبل وتستحضر القيم المشتركة والمصالح المتبادلة.

• التقييم الايجابي للشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

عرفت الفترة من أكتوبر 2018 إلى أكتوبر 2019 مصادقة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على مشروع القرار الثالث حول الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية، وقد عكس هذا القرار الإيجابي المستوى الجيد والمتقدم لمسار الشراكة القائمة بين الجانبين، حيث أكد على التقدم الذي عرفه المغرب في مجال البناء الديمقراطي، سواء تعلق الأمر بالإصلاحات السياسية والديمقراطية والتنزيل المتقدم لدستور 2011، أو على مستوى تعزيز منظومة حقوق الإنسان. كما نوهت الجمعية من خلال هذا القرار بالجودة العالية للحوار مع البرلمان المغربي، سواء في ما يتعلق بانخراط الوفد المغربي في أنشطة الجمعية أو بمختلف أشكال التعاون القائم التي تم إرساؤها بين الجمعية والبرلمان المغربي خلال الأعوام 2015، 2016، 2017 و2018، وأشاد القرار كذلك بالسياسة المغربية في مجال الهجرة المبنية على رؤية شاملة ومندمجة لإدماج المهاجرين في المجتمع المغربي، حيث أبرز مقرر لجنة القضايا السياسية المكلف بتقييم الشراكة، الجهود المبذولة في إطار السياسة النموذجية في مجال الهجرة والتي مكنت المغرب من أن يصبح رائدا معترفا به في قضايا الهجرة في إفريقيا وداخل الاتحاد الإفريقي، مذكرا بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده المتعلقة بخلق مرصد من أجل الهجرة وتعيين مبعوث خاص للاتحاد الإفريقي حول هذه القضية. وفي السياق الإفريقي كذلك، وصفت الجمعية المغرب كجسر بين إفريقيا وأوروبا، داعية أن تكون الدعامة الأوروبية واسعة ومتينة قدر الإمكان.

• احتضان البرلمان المغربي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لفعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019

احتضن البرلمان المغربي، **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، فعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 11 الى 14 مارس 2019.

وقد عرف هذا اللقاء نجاحا كبيرا سواء على مستوى المشاركة رفيعة المستوى أو على مستوى النقاش الذي هم مختلف القضايا المرتبطة بالعالم الإسلامي، توج بإصدار **«إعلان الرباط»**، دعا من خلاله المشاركون والمشاركات إلى ضرورة العمل على مد جسور التعاون بين بلدان الدول الإسلامية وتقوية المبادلات التجارية والبشرية والاستثمار الأمثل للتكامل الاقتصادي، كما أكدوا على الأهمية

الحيوية للديمقراطية ودولة المؤسسات واحترام وصيانة حقوق الإنسان في تقدم المجتمعات وتطويرها وضمان استقرارها، والحرص على تعزيزوتقوية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب، وجددوا التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات الاتحاد ومرافعاته، مشددين على تضامنهم مع الشعب الفلسطيني من أجل إقرارحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مذكرين بالمكانة التاريخية والروحية لمدينة القدس لدى الشعوب الإسلامية.

وقد أعرب المشاركون في هذه الدورة عن التقدير الكبير لجهود **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ولذراعها الميداني وكالة بيت مال القدس الشريف من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وطابعها الحضاري ومعالمها الروحية ودعم صمود المقدسيين.

• مواكبة برلمانية للمؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة من خلال تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018

نظم البرلمان المغربي المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018 بمناسبة المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته المملكة المغربية بمراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة، وهي المبادرة التي جاءت في إطار المواكبة البرلمانية لسياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة واللجوء التي أطلقها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والتي تندرج ضمن الإطار الأوسع لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إرساء حكامة عالمية في هذا المجال.

كما جاء تنظيم هذه التظاهرة في سياق اعتبار مجلس المستشارين لسنة 2018 سنة الهجرة بامتياز تجسدت من خلال سلسلة الندوات التي نظمها حول الموضوع استرشادا بالمبادرات والإجراءات الرئيسية للمملكة المغربية في الاتحاد الإفريقي على اعتبار:

• موافقة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** على تعيينه **«رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة»** خلال القمة ال28 للاتحاد الإفريقي ؛

• تقديم جلالته **«الأجندة الإفريقية حول الهجرة»** التي تسعى إلى تغيير النموذج السائد للهجرة وتحديد مفهوم جديد ينبني على مقاربة استشرافية وإيجابية تجعل قضية الهجرة رافعة للتنمية

المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وعاملا للتضامن ؛

• اقتراح جلالته، في إطار هذه الأجندة، إنشاء **مرصد إفريقي للهجرة ومنصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة** من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال ؛

• مصادقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في مايو 2018 على اقتراح **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** بإنشاء مرصد إفريقي للهجرة ؛

• مصادقة القمة ال31 للاتحاد الإفريقي، التي عقدت في نواكشوط في الفترة الممتدة من 25 يونيو إلى 02 يوليوز 2018، على إنشاء المرصد المذكور في المغرب.

• اقتراح بند طارئ بعنوان «ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي» خلال الجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالدوحة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 10 أبريل 2019

قدم مجلس المستشارين بندا طارئا بعنوان **«ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي»** خلال مشاركة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، في أشغال الجمعية العامة المائة والأربعين للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالدوحة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 10 أبريل 2019.

وجاء هذا المقترح في إطار الجهود المتواصلة للدبلوماسية البرلمانية المغربية للتأكيد على المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

كما اندرجت هذه المبادرة في سياق المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، رئيس لجنة القدس، لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد، والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف، من أجل بناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

• توشيح السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية والعلاقات الخارجية، بالوسام من درجة «ضابط كبير» الذي تمنحه الحكومة البرازيلية ورئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

وشح سفير جمهورية البرازيل الفيدرالية المعتمد بالرباط السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية والعلاقات الخارجية بالوسام من درجة «ضابط كبير» الذي تمنحه الحكومة البرازيلية ورئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

وقد جاءت هذه المبادرة كتتويج لمسار استثنائي في العلاقات الثنائية بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ البرازيلي، تخلله التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين ووثيرة قوية لتبادل الزيارات والتنسيق والدعم المشترك في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث يستلهم أسسه من الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لجمهورية البرازيل الفيدرالية سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها في مسار تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية في مختلف المجالات.

• مصادقة مجلس الشيوخ البرازيلي بأغلبية ساحقة على ملتمس بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية

وفي نفس السياق، صادق مجلس الشيوخ البرازيلي بأغلبية ساحقة على ملتمس بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية والتي **«تحترم الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمملكة»**، وذلك يوم الاربعاء 04 شتنبر 2019. ويعتبر هذا الملتمس، الذي ثمن أيضا **«القيم المشتركة للتسامح والتعددية والتنوع»** التي تربط بين المغرب والبرازيل، الأول من نوعه الذي يعتمد من قبل مجلس الشيوخ البرازيلي.

وتوجت الوثيقة ذاتها مسلسلا طويلا أعربت خلاله البرازيل وجددت، على المستويات التنفيذية والتشريعية، الدعم الواضح والقوي لصالح حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية يشكل في إطاره مخطط الحكم الذاتي إطارا ملائما لبلوغ هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البرلمانات الوطنية بأمريكا اللاتينية رفعت ملتمسات إلى حكوماتها تدعم مبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية.

• تطوير برنامج الشراكة واستشراف آفاق تعاون أوثق بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية

شهدت هذه الفترة نقلة نوعية في مسار الشراكة القائمة بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، حيث تم تسجيل حصيلة عمل مشترك جد إيجابية بين المجلس والمؤسسة، وأصبحت الشروط مكتملة من أجل الارتقاء بهذه الشراكة إلى مستوى أعمق وأوثق، وهو ما أكد عليه كل من السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين والسيد السيد أنطوني سميث، الرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية خلال المباحثات التي أجرياها معا بالعاصمة لندن خلال شهر مارس 2019، حيث عبرا عن اعتزازهما بمستوى الشراكة القائمة بين مجلس المستشارين المغربي ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، والتي اعتبرها الرئيس التنفيذي شراكة نموذجية من بين كل الشراكات التي تعقدها المؤسسة مع المجالس التشريعية عبر العالم.

• مد جسور التعاون بين رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، ورابطة مجالس الشيوخ في أوروبا

شكلت مشاركة مجلس المستشارين، في شخص السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستسارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، في أشغال الدورة العشرون لرابطة مجالس الشيوخ في أوروبا التي انعقدت بالعاصمة باريس خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 يونيو 2019، مناسبة سانحة لإرساء أسس التنسيق والعمل المشترك بين هذه الرابطة الأوروبية الهامة ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، حيث أكد السيد قيوح على انخراط مجلس المستشارين في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الأورو إفريقي سواء على المستوى الثنائي، لا سيما من خلال مجموعات التعاون والصداقة والمنتديات البرلمانية أو على المستوى متعدد الأطراف من خلال تنظيم والمشاركة في المؤتمرات والتظاهرات الجهوية والقارية، مؤكدا على القواسم المشتركة التي تجمع افريقيا وأوروبا وعلى المكانة البارزة التي تحتلها المملكة المغربية كحلقة وصل بين القارتين تجسيدا للرؤية المتبصرة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لدعم التعاون جنوب - جنوب وتعميق الشراكة مع القارة الأوروبية في إطار منهج شامل ومندمج مبني على مبدأ التضامن.

وفي هذا الصدد، اقترح الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، مواصلة الجهود من أجل تعزيز الحوار بين ممثلي المجالس العليا للبرلمانات خاصة

من خلال إرساء آلية للتنسيق والتواصل بين رابطة مجالس الشيوخ في أوروبا ورابطة مجالس الشيوخ والشوري والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي وبلورة برنامج عمل يضم أنشطة مشتركة تروم الانكباب على المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك كالهجرة والأمن والتنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي والانساني والبيئي.

• تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي وإسناد الرئاسة لمجلس المستشارين

جاء تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي في إطار تفعيل مضامين البيان الختامي الذي اعتمدته رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي خلال المنتدى **البرلماني الاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي** الذي احتضنه مجلس المستشارين بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا القرار المتعلق بتأسيس شبكة برلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، وهي المبادرة التي اقترحها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس الرابطة، من أجل تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الافريقية والعربية، وتعزيز دور البرلمانيين في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي، يقوم على تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية بين إفريقيا والعالم العربي.

وفي هذا السياق، سينظم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خلال الفترة الممتدة من 30 إلى فاتح نونبر 2019 **ندوة دولية حول الأمن الغذائي**، وذلك في إطار رئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، وانطلاقا من مسعى المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. كما سيتم بنفس المناسبة عقد الاجتماع الأول للشبكة وتنظيم ورشة عمل لفائدة أعضائها سيديرها خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

• تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، للندوة الدولية حول «تجارب المصالحات الوطنية» بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 16 و17 يناير 2019

نظم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، ندوة دولية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام.

وقد اندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وقد عرفت هذه التظاهرة نقاشا متميزا وغنيا حول التجارب المختلفة في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في عدد من البلدان المشاركة من إفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، وأصدر المشاركون والمشاركات في ختام أشغالها **«إعلان الرباط»** أكدوا فيه على أهمية تعزيز دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية في مسارات العدالة الانتقالية، لا سيما الاتحاد البرلماني الدولي، حيث رفعوا لهذا الأخير مجموعات من المقترحات والتوصيات الوجيهة ومن أبرزها الدعوة إلى العمل على:

- بلورة ورقة إطار لسياسة العدالة الانتقالية بغاية تعميق الروابط بين المصالحة والحكامة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلم والأمن والعدالة الاجتماعية ؛

- إعداد دليل استرشادي حول العدالة الانتقالية ؛

- بحث إمكانية خلق مجموعة تفكير مختلطة لإعداد ورقة توجيهية لمواكبة تفعيل دور البرلمانات في مختلف أطوار ومسارات المصالحة وفقا للأدوار المنوطة بها دستوريا.

كما استحضر المشاركون في هذه الندوة من خلال إعلان الرباط منطوق وروح المواثيق والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وقرارات وتقارير مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالعدالة الانتقالية والجبر والإفلات من العقاب والحق في معرفة الحقيقة، وأكدوا على أن المصالحة والعدالة الانتقالية لا يجب أن تنحصر في المطالبة بالعدالة الجنائية فقط، بل يجب أن تتم موازنتها بالحاجة إلى السلم والديمقراطية والتنمية العادلة وسيادة القانون، مشددين في نفس الوقت على أن العنصر الحاسم في استحداث آليات المصالحة والعدالة الانتقالية يتمثل في توافر إرادة الدولة وإرادة القوى الفاعلة في المجتمع لمواجهة الماضي بكل جرأة وشجاعة وكذا بناء المستقبل واسترجاع الثقة.

• زيارة عمل السيد Elias Castillo، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب للمملكة المغربية يومي 16 و17 يناير 2019

خلال اللقاء الذي أجراه السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين مع السيد Elias Castillo، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب، بمناسبة الزيارة التي قام بها هذا الأخيرللمملكة المغربية يومي 16 و17 يناير 2019، أكد رئيس المجلس أن العلاقات الدولية للمملكة المغربية قائمة على خيار استراتيجي يرعاه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، ويتأسس على تنويع شراكات المملكة وتعزيز التعاون جنوب. جنوب، وأبرز أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين البرلمان المغربي وهذا التجمع البرلماني القاري الهام شهر أبريل 2018، تعد ترجمة للوعي المنبثق والجديد الذي يخدم مصالح شعوب المنطقتين، ومنطلقا لتدارك ما ضاع من الفرص التي تم إهدارها نتيجة عوامل وسياقات تاريخية رهنت الدبلوماسية البرلمانية وحصرتها في اعتبارات إيديولوجية ضيقة.

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس المستشارين أن البرلمان المغربي قطع أشواطا متقدمة في أفق إرساء المنتدى البرلماني الإفريقي أمريكو لاتيني، كإطار مرجعي للعمل المشترك، وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت شعوب إفريقيا وامريكا اللاتينية والكاراييب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة خصوصا في ظل التحولات المتسارعة والمتنامية التي يشهدها العالم.

من جهته، عبر رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، خلال هذه المباحثات، عن إشادته وتقديره العميق للنموذج الديمقراطي الذي تتميز به المملكة المغربية تحت **القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، مبرزا أن الموقع الجيو استراتجي والمكانة التي يحظى بها المغرب في محيطه الإقليمي والجهوي، تمكنه من لعب دور محوري في تسهيل التواصل والتقارب بين بلدان المجموعتين الافريقية والعربية وبلدان أمريكا اللاتينية، كما تؤهله ليكون أرضية متينة لبناء مستقبل مشترك.

وثمن السيد Elias Castillo مبادرة البرلمان المغربي بإحداث منتدى برلماني إفريقي أمريكو لاتيني، معربا في هذا الإطار عن استعداد برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب للعمل من أجل ترجمة هذه المبادرة التي ستساعد على تعزيز وتوطيد العلاقات بين شعوب أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

• زيارة عمل السيد Hugo Quiroz Vallejo، رئيس البرلمان الأنديني للمملكة المغربية يومي 05 و06 دجنبر 2018

خلال اللقاء الذي أجراه السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين مع السيد Hugo Quiroz Vallejo، رئيس البرلمان الانديني، بمناسبة الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية يومي 05 و06 دجنبر 2018، عبر رئيس المجلس عن اعتزازه الكبير بأهمية الزيارة التي تجسد قوة ومتانة العلاقات القائمة بين مجلس المستشارين والبرلمان الأنديني، مذكرا بالأهمية الاستراتيجية التي توليها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لتنويع شراكاتها الدولية في إطار علاقات التعاون جنوب ـ جنوب، مبرزا الآفاق الواعدة التي فتحها توقيع اتفاقية انضمام البرلمان المغربي بصفة شريك متقدم، إلى البرلمان الأنديني في مسار تعزيز وتوطيد العلاقات مع برلمانات وشعوب المنطقة.

كما عبر السيد حكيم بن شماش عما تمثله هذه الزيارة من دلالات قوية على الروابط والقيم الانسانية المشتركة لدى المغرب والدول الأعضاء بالبرلمان الأنديني، داعيا إلى استثمار هذا الحدث في تدشين صفحة جديدة كفيلة بترجمة مستوى هذه العلاقات، ولمضامين اتفاقية التعاون إلى برامج عمل ومبادرات ملموسة تجيب عن التحديات والقضايا المشتركة وانتظارات شعوب المنطقتين.

واستعرض رئيس مجلس المستشارين، خلال هذا اللقاء، مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، وما يفرضه طول أمد هذا النزاع المفتعل من مخاطر على الأمن والسلم والاستقرار إقليميا وجهويا، مشيدا في هذا الإطار بالموقف النبيل الذي عبرت عنه كل مكونات البرلمان الأنديني بشأن الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخصوصا دعمها للمبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل عادل ونهائي لهذا النزاع المفتعل في إطار السيادة الوطنية والترابية للمملكة.

من جهته، عبر رئيس البرلمان الانديني عن اعتزازه بزيارته للمملكة المغربية التي تروم تعزيز وتمتين جسور علاقات التعاون والشراكة والتقارب بين شعوب المنطقتين، وجدد التزامه بدعم الجهود الجادة والحثيثة التي يبذلها المغرب في سبيل تغليب منطق الحوار والبحث عن الحلول السلمية للنزاعات، وعلى رأسها مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب كحل نهائي لهذا النزاع تحت السيادة المغربية.

الأمين العام للبرلمان الأنديني، السيد Eduardo Chiliquinga عبر بدوره عن ارتياحه العميق لمستوى علاقات التعاون التي تجمع المؤسستين التشريعيتين، ولما لها من دور في خدمة مصالح شعوب المنطقتين، مؤكدا على ضرورة ترجمة صدق الإرادة السياسية المشتركة إلى برامج عمل ملموسة من أجل تبادل التجارب والخبرات وتوطيد وتعميق علاقات الصداقة والتعاون المتميزة بين الجانبين، وشدد على أن دعم مكونات البرلمان الأنديني للمساعي الجادة للمغرب من أجل إيجاد حل نهائي سلمي

للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ينبني على اقتناعه بزيف الأطروحات التي طالما تم ترويجها بخصوص هذا النزاع داخل دول الأنديز.

• زيارة عمل السيدة Gabriela Guevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي للمملكة المغربية يومي 06 و07 دجنبر 2018

خلال اللقاء الذي أجراه السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين مع السيدة Gabriela Guevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بمناسبة الزيارة التي قامت بها هذه الأخيرة للمملكة المغربية يومي 05 و06 دجنبر 2018، وعلى هامش مشاركتها في المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة الذي نظمه البرلمان المغربي بشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، عبر رئيس المجلس عن إعتزازه وإشادته بمستوى علاقات التعاون القائمة بين البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين والاتحاد البرلماني الدولي، والتي عرفت في السنوات الأخيرة دينامية نوعية ومتميزة مكنت من استعراض جملة من القضايا التي تستأثر باهتمام برلمانيي العالم ولاسيما منها القضايا المرتبطة بالجيل الجديد من الأجندات الدولية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030 والتغيرات المناخية، والعدالة الاجتماعية، والهجرة.

وجدد السيد حكيم بن شماش التزام ودعم مجلس المستشارين لجهود الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة عريقة ووازنة على المستوى الدولي، لمجابهة التحديات العابرة للقارات خصوصا تلك التي تواجهها دول الجنوب، للمساهمة في بناء نظام دولي جديد أقل عنفا وأكثر عدلا، في إطار منظومة عادلة ومتوازنة، مبرزا في هذا السياق أن النموذج المغربي في مجال محاربة العنف والتطرف، وسياسته الرائدة في مجال تدبير الهجرة، هما تجربتان جديرتان، ليتقاسمها البرلمانيون المغاربة مع شركائهم داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

من جهتها، عبرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن اعتزازها بزيارتها للمملكة المغربية وللمشاركة في هذه التظاهرة البرلمانية الدولية الهامة، والتي تعد لبنة أخرى في مسار الأنشطة والمبادرات النوعية التي يقوم بها البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين بشراكة وتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، وأشادت بنشاط وحيوية البرلمانيين المغاربة ومشاركتهم الفاعلة داخل الاتحاد البرلماني الدولي خصوصا ضمن المجموعتين الافريقية والعربية، مؤكدة أن المسار الديمقراطي وجو الاستقرار بالمغرب رغم تواجده في ظل جوارومحيط معقد، ينبني على مؤسسات قوية وضمنها البرلمان المغربي الذي طالما ساهم بمبادرات نوعية في مجابهة التحديات الجديدة سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي، خصوصا المرتبطة منها بالعنف والإرهاب، والهجرة، والتغيرات المناخية، والأمن الغذائي والطاقي.

• زيارة عمل السيد Rodolfo Urtubey، رئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكاراييب بالاتحاد البرلماني الدولي وعضو مجلس الشيوخ الأرجنتيني، للمملكة المغربية يومي 16 و17 يناير 2019

أجرى رئيس مجلس المستشارين،السيد حكيم بن شماش مباحثات مع رئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكراييب بالاتحاد البرلماني الدولي وعضو مجلس الشيوخ الأرجنتيني السيد Rodolfo Urtubey، والذي قام بزيارة عمل للمملكة المغربية بدعوة من مجلس المستشارين للمشاركة في الندوة الدولية حول «**تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام**» التي نظمها مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة يومي 17 و 18 يناير 2019.

وخلال هذه المباحثات، أبرز رئيس مجلس المستشارين مستوى علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الأرجنتين، مذكرا بأهمية الزيارة التاريخية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى بعض دول أمريكا اللاتينية ومنها الأرجنتين سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة في مسار تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية للبلدين خدمة للتعاون جنوب - جنوب، ودعا إلى استثمار المؤهلات التي يزخر بها البلدان والفرص التي يتحها الموقع الجيو استراتيجي لكل من المغرب والأرجنين من أجل بناء شراكة نموذجية تعود بالنفع على الجانبين.

وشدد على أهمية ودور التعاون المؤسساتي البرلماني في تدعيم العلاقات الثنائية للبلدين، مذكرا في هذا السياق بمذكرة التفاهم التي وقعها مجلس المستشارين مع نظيره مجلس الشيوخ الأرجنتيني في شهر يوليوز 2017، باعتبارها دشنت لمرحلة جديدة في مسار الدبلوماسية البرلمانية بين البلدين.

وعلى مستوى التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، استعرض السيد حكيم بن شماش مختلف المبادرات التي ميزت عمل البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين، في علاقته بأجندة هذه المنظمة البرلمانية الدولية الوازنة، منوها بالدعم الذي قدمته المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكاراييب لمختلف مبادرات البرلمان المغربي لتعزيز التعاون جنوب جنوب.

من جهته، أشاد السيد Rodolfo Urtubey بعمق ومتانة العلاقات التي تجمع بين بلاده والمملكة المغربية في مختلف المجالات، مؤكدا على أهمية تعزيز وتقوية التنسيق والتشاور بين برلماني البلدين في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية للدفاع عن القضايا المشتركة للبلدين.

وثمن أهمية مبادرة إحداث منتدى برلماني إفريقي أمريكو لاتيني، مجددا دعمه لهذه المبادرة الهامة، لاسيما وأن دول الجنوب في حاجة إلى مثل هذه الآليات للاستجابة لطموحات وانتظارات شعوبها

وتوحيد كلمتها لمواجهة نظام دولي يحتاج إلى الكثير من المراجعات والعمل المشترك من أجل بناء مستقبل مشترك عادل ومنصف لكافة الشعوب.

• زيارة عمل السيدة أمل عبد الله القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019 والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين المجلسين

خلال هذه الزيارة أعرب السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، عن اعتزازه القوي بأهمية هذه المبادرة التي تندرج في سياق تمتين أواصر المحبة والأخوة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين والتي يرعاها قائدا البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** وأخيه **صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان**، وفق رؤية تستشرف آفاق المستقبل بما يخدم مصالح البلدين والشعبين.

وأبرز أهمية القواسم المشتركة التي تجمع بين الشعبين، مؤكدا عمق علاقات الأخوة التي تم نسجها عبر التاريخ وداعيا إلى تحصينها وتوطيدها والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات وتحديات شعبي البلدين الشقيقين، وإلى تقوية التعاون المؤسساتي البرلماني من خلال بلورة مشاريع ورؤى وبرامج عمل ملموسة، وتعزيز تبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الجهوية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأشاد رئيس مجلس المستشارين بالدعم المستمر والمتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص القضايا الوطنية، وبشكل خاص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

من جهتها، نوهت رئيسة المجلس الاتحادي الإماراتي بعمق العلاقات الثنائية التاريخية المتميزة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، معتبرة أن المغرب تحت القيادة الحكيمة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** يعد شريكا استراتيجيا استثنائيا وحليفا تاريخيا مهما لدولة الإمارات العربية المتحدة بالمنطقة.

واعتبرت السيدة أمل عبد الله القبيسي أن للبرلمانات دور فاعل ومؤثر جدا وجب استثماره لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، معبرة عن اعتزازها العميق بتوقيع مذكرة للتفاهم والتعاون بين برلماني البلدين، رغبة في إعطاء دفعة جديدة ودينامية قوية للدبلوماسية البرلمانية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

وجددت رئيسة المجلس الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة دعم بلادها الثابت والراسخ

لمغربية الصحراء، ولكل قضاياه العادلة والمشروعة، منوهة في نفس الإطار بأهمية مبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إطلاق حوار مغربي. جزائري لحل الخلافات الثنائية بشكل سلمي يراعي حسن الجوار، وبجهود المغرب في دعم أسس استقرار ليبيا، وذلك باحتضانه للحوار بين الفرقاء الليبيين، والذي توج باتفاق الصخيرات، مؤكدة في هذا السياق أن دولة الإمارات ملتزمة بدورها، بدعم كافة الجهود الدولية الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

كما أشادت بدور المغرب في التصدي للجماعات الإرهابية والفكر المتطرف، ودعم كل المبادرات السلمية الداعية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية.

• زيارة عمل السيد مصطفى سنتوب، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية لتركيا، للمملكة المغربية يومي 13 و14 مارس 2019

خلال مباحثاته مع رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية لتركيا، بمناسبة زيارة هذا الاخير للمملكة المغربية، عبر رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، عن اعتزازه بجودة ومتانة العلاقات القوية التي تجمع بين البلدين والشعبين والتي تمتد إلى ما يزيد عن 500 سنة، معربا عن أمله في أن تساهم هذه الزيارة في إعطاء دفعة جديدة في مسار تمتين العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

ودعا السيد حكيم بن شماش الجانب التركي إلى استثمار كل الفرص والامكانيات التي يتيحها الموقع الجيو-استراتيجي للبلدين للارتقاء بعلاقات التعاون إلى مستوى شراكة استراتيجية نموذجية متعددة الأبعاد، تعود بالنفع على الجانبين، لاسيما في ظل الإرادة القوية التي حدو قائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان**، من أجل تعميق التعاون الثنائي ليشمل كافة المجالات.

وفي هذا السياق، اقترح رئيس مجلس المستشارين إطلاق مبادرة منتدى برلماني مغربي. تركي كإطار للحوار الدائم، وفضاء للعمل المشترك، وآلية لتعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية للبلدين في مواجهة جيل جديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والمناخية، وثمن بهذه المناسبة، الموقف الثابت والواضح لجمهورية تركيا بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، ودعمها المتواصل لجهود المغرب من أجل إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية باعتباره من مخلفات الحرب الباردة.

من جهته، أبرز رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا العمق التاريخي للروابط التي تجمع بين البلدين والشعبين، معبرا عن إعجابه بمستوى التقدم الذي عرفته المملكة المغربية **تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، كبلد يلعب دورا هاما في منطقة

شمال إفريقيا والعالم الإسلامي وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ودعا المسؤول التركي إلى إرساء شراكة اقتصادية ترقى إلى مستوى العلاقات التاريخية بين البلدين، لاسيما وأن الجانبين تجمع بينهما اتفاقية للتبادل الحر تحفز على الاستفادة أكثر من الإمكانيات والمؤهلات المتوفرة لدى البلدين.

وعلى مستوى قضية الصحراء المغربية، جدد المسؤول التركي دعم بلاده لجهود المغرب والأمم المتحدة من أجل ايجاد نهائي للنزاع حول الصحراء وأكد أن جمهورية تركيا لن تسمح لأية جهة للقيام بأنشطة معادية للمصالح العليا للمغرب فوق التراب التركي، مثمنا في نفس الوقت دعم المملكة المغربية للقضايا العادلة لبلاده.

• زيارة عمل السيد Christian Cambon، رئيس لجنة الخارجية والدفاع والقوات المسلحة، رئيس مجموعة التعاون والصداقة الفرنسية المغربية للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 18 أبريل 2019

جاءت زيارة السيد Christian Cambon والوفد المرافق له للمملكة المغربية في إطار تمتين العلاقات التي تجمع بين المغرب وفرنسا، وكذا تعزيز التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين. كما كانت فرصة للاطلاع على المؤهلات الاقتصادية وفرص الاستثمار بالاقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، وعلى رأسها جهة الداخلة - وادي الذهب.

وأجرى الوفد البرلماني، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع المسؤولين المحليين والجهويين، وعلى رأسهم رئيس جهة الداخلة - وادي الذهب وعامل إقليم أوسرد تم تخصيصها لمناقشة رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة والجهود التي يبذلها المغرب لفائدة تعزيز الاستقرار الإقليمي في مواجهة التحديات الأمنية.

رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي، نوه بهذه المناسبة، بما تم إنجازه في جهة الداخلة - وادي الذهب من مشاريع استثمارية في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، معبرا في هذا الصدد، عن سعادته بتواجد العديد من المستثمرين والمقاولات الفرنسية التي تعمل على دعم وتعزيز الدينامية الاقتصادية بالجهة.

ومن جانبه، أبرز السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الفرنسية،

عمق العلاقات التي تجمع بين المغرب وفرنسا، مؤكدا في هذا الصدد على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز علاقات التعاون الذي تجمع بين المؤسستين في كلا البلدين، وقال إن الزيارة شكلت مناسبة لإبراز الدور الذي يقوم به المغرب، إلى جانب فرنسا، من أجل استتباب الأمن وتعزيز التعاون في مجال محاربة الإرهاب والهجرة غير المنظمة والجريمة المنظمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

• زيارة العمل التي قام بها السيد Hirofumi Nakasone، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 12 شتنبر 2019

شكلت الزيارة التي قام بها لبلادنا رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، السيد Hirofumi Nakasone، مناسبة عبرفيها الجانبان المغربي والياباني عن ارتياحهما القوي لمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين، في إطار العلاقة الطيبة التي تربط بين قائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وصاحب الجلالة إمبراطور اليابان**، القائمة على التقدير المتبادل والقواسم الثقافية والقيم الإنسانية المشتركة، ولتطابق وجهات النظر بين البلدين والشعبين الصديقين، في العديد من القضايا ذات الإهتمام المشترك، والإنخراط الفاعل في المجهودات الدولية لإرساء الأمن والإستقرار الدوليين.

كما أعرب الجانبان خلال هذه الزيارة عن رغبتهما في الإرتقاء بالعلاقات المغربية اليابانية، إلى مستوى أمثل من خلال شراكة نموذجية متعددة الأبعاد، مذكرين في هذا السياق بزيارة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** إلى اليابان في شهر نونبر 2005، والآفاق الواعدة التي فتحتها زيارة جلالته في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين.

الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية والعلاقات الخارجية، السيد عبد الصمد قيوح، وخلال استقباله لرئيس لجنة الشون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، أكد على أهمية تبادل الزيارات بين الجانبين في استكشاف آفاق جديدة لتعميق التعاون بين البلدين والإستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة أمام التعاون الثنائي الإقتصادي، لاسيما أن البلدين يتوفران على الكثير من المؤهلات وفرص الإستثمار الواعدة، داعيا بهذه المناسبة إلى تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، القاضي بإحداث «**منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني**» بالنظر لأهمية هذه الآلية في تقوية التعاون الثنائي بين البلدين.

• زيارة العمل التي قام بها السيد Wang Min، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية باللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، نائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الافريقية، للمملكة المغربية يومي 05 و06 شتنبر 2019

جاءت هذه الزيارة في إطار الدينامية النوعية التي يعرفها مسار العلاقات البرلمانية المغربية الصينية وفي سياق تعزيز علاقات الشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي توطدت أكثر بعد الزيارة التاريخية التي **قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لجمهورية الصين الشعبية خلال شهر ماي 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها تلك الزيارة الميمونة لإقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين.

كما كان الهدف من هذه الزيارة تدعيم علاقات الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين مجلس المستشارين واللجنة الوطنية للمؤتمر الإستشاري السياسي للشعب الصيني، والبحث عن سبل تقوية العلاقات الإقتصادية للبلدين، وتعزيز دور الدبلوماسية في مختلف أبعادها خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين، حيث تم التأكيد بهذه المناسبة على تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، التي قدمه خلال الزيارة التي قام بها لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 22 دجنبر 2017، والرامي لإحداث **«منتدى برلماني مغربي صيني»**.

• زيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان، السيد عبد القادر بن سالم الذهب للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 04 أبريل 2019

خلال هذه الزيارة نوه رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، بمتانة علاقات الأخوة التي تربط المملكة المغربية بسلطنة عمان الشقيقة والقائمة على التعاون المثمر والتقدير المتبادل والإرادة الصلبة والقوية لقائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وأخيه صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بن سلطان**، وعبر عن أمله في أن تساهم هذه الزيارة في إرساء علاقات نموذجية بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين، ويسهم في تعزيز أواصر التضامن والتكامل بين شعوب الأمة العربية والإسلامية.

وجدد رئيس مجلس المستشارين تقديره وامتنانه لسلطة عمان على مواقفها الثابتة والداعمة لوحدة وسيادة المغرب على أراضيه، داعيا في نفس الوقت إلى تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين لترقى إلى مستوى جودة العلاقات السياسية المتميزة.

وفي السياق البرلماني، دعا السيد حكيم بن شماش الجانب العماني إلى تعزيز العلاقات بين مجلس

المستشارين المغربي ومجلس الدولة العماني من خلال برامج عمل مشتركة ملموسة لتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، وتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مبرزا الدور المتميز الذي تقوم به سلطنة عمان في مواجهة التحديات التي تعرفها الأمة العربية والإسلامية، لاسيما القضية الفلسطينية، مستحضرا الدلالات العميقة ل«**نداء القدس**» الذي وقعه **أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، رئيس لجنة القدس، وقداسة البابا فرانسيس، الذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس الشريف كمدينة متعددة الأديان، وبالبعد الروحي والهوية الفريدة للمدينة المقدسة.

الجانب العماني أشاد بمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين، وبالتطابق الكبير القائم في مواقفهما بشأن مختلف القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وذلك بفضل حكمة قائدي البلدين **صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان** وأخيه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وعبر عن أمله في أن تشكل لبنة جديدة في مسار توطيد العلاقات الثنائية للبلدين، داعيا إلى مزيد من الاهتمام أكثر بالعلاقات الاقتصادية لترقى إلى مستوى طموحات وتطلعات البلدين والشعبين الشقيقين.

• تنظيم مجلس المستشارين للاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي يوم 16 يناير 2019

نظم مجلس المستشارين يوم 16 يناير 2019 الاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في افريقيا والعالم العربي وصادق على مشروع ميثاقها التأسيسي.

وجاء تأسيس الشبكة تنزيلا لتوصيات البيان الختامي الذي اعتمدته الرابطة خلال المنتدى البرلماني الاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي الذي نظمه مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل 2018، استرشادا بمضامين الخطاب السامي **لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** في قمة أديس أبابا للاتحاد الإفريقي في 31 يناير 2017، بخصوص موضوع الأمن الغذائي.

وتسعى الشبكة، كإطار مؤسساتي وفضاء برلماني، إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وتعزيز دور البرلمانيين، إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، في استكشاف

سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي.

وقد اتفقت الوفود المشاركة في الاجتماع التأسيسي للشبكة على اسناد رئاستها لمجلس المستشارين واحتضان المغرب لمقر الشبكة، بالنظر إلى الخبرة التي راكمها المغرب في مجال ضمان الأمن الغذائي ومنحه الأولوية لهذه المسألة وعنايته المبكرة بها.

• احتضان البرلمان المغربي للاجتماع الاستثنائي الثالث للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 17 يوليوز 2019

خلال هذا الاجتماع تدارس المشاركون التدابير اللازمة لتطوير أداء الاتحاد وأساليب عمله سواء على صعيد المؤتمر أو اللجان إلى جانب تفعيل عمل لجان الاتحاد، وآلية عقد اجتماعاتها الدورية.

البرلمان المغربي أبرز أن هذه الدورة الاستثنائية تعد استجابة تعكس الإدراك الجماعي لحجم التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، والعزم المشترك في الاتحاد على المساهمة في تقديم الأجوبة الضرورية على الأسئلة الحارقة التي تواجه البلدان الإسلامية شعوبا ودولا وبرلمانات.

ودعا بهذه المناسبة إلى تحقيق النجاعة والفعالية في أعمال الاتحاد، والبحث عن التوافق بين أعضائه بشأن القضايا التي يتعاطى معها، وتكريس استقلالية الاتحاد كمنظمة برلمانية متعددة الأطراف، فضلا عن التفاعل السياسي المؤثر مع ما يستجد من أحداث على مستوى العالم الاسلامي وفي السياقات الاقليمية.

من جهة أخرى، اقترح البرلمان المغربي إحداث «**جائزة فلسطين للديمقراطية والعدالة التاريخية**»، وذلك من أجل استعادة زخم الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية في سياق إقليمي ودولي غطت أحداثه على هذه القضية وجعلت الاحتلال ينفرد بالشعب الفلسطيني، وتذكير المجموعة الدولية، وخاصة المجموعة البرلمانية الدولية، بمشروعية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وشدد البرلمان المغربي على ضرورة العمل مع منظمة الأمم المتحدة من أجل تحديد واعتماد يوم عالمي سنوي لمناهضة التخويف من الإسلام والمسلمين، أو ما يسمى بالاسلاموفبيا، والتعصب، ومن أجل التسامح وحوار الحضارات، وذلك من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.

• احتضان مجلس المستشارين لملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية يوم 13 يوليوز 2019

احتضن مجلس المستشارين هذه التظاهرة التي اختتمت باختيار قادة شباب متميزين مغاربة وتونسيين، ليلتحقوا بنظرائهم الشباب الممثلين لـ11 بلدا آخر، خلال انعقاد فعاليات برنامج «القيادات الشبابية المستقبلية» بالمملكة المتحدة.

وقد نظمت هذه المنافسة في إطار برنامج «القيادات الشبابية المستقبلية»، وهي مبادرة رائدة يسهر على تنظيمها المجلس الثقافي البريطاني - المنظمة الدولية البريطانية للعلاقات الثقافية والفرص التعليمية، ويهدف هذا البرنامج المرموق إلى دعم وتكوين الجيل الصاعد من القادة المستقبليين عبر العالم، ومواكبتهم لتطوير مهاراتهم في مجال السياسة وربط علاقات دولية ستمكنهم من إحداث تغيير إيجابي في جميع أنحاء العالم.

وشارك في نسخة سنة 2019 من برنامج «القيادات الشبابية المستقبلية»، ثلاثة عشر بلدا وهي : كندا، مصر، الهند، إندونيسيا، كينيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، باكستان، بولندا، تونس، الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأربع في المملكة المتحدة : إنجلترا، ويلز، اسكتلندا وإيرلندا الشمالية.

• احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة 27 للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية يومي 14 و15 يونيو 2019

خلال هذه الدورة تناول المشاركون عددا من المواضيع تتعلق أساسا بـ «**الاندماج الجهوي في إفريقيا**»، و«**النظام البرلماني في إفريقيا: التحديات الجديدة**»، فضلا عن استعراض تقرير حول البرنامج الرقمي للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية دراسة الوضع السياسي والأمني في إفريقيا الفرنكفونية، وخاصة في منطقة الساحل.

وقد أكد البرلمان المغربي بهذه المناسبة على أنه يتعين على الجمعية الاستثمار في البحث عن الأساليب والوسائل الضرورية للرفع من مستوى الأداء البرلماني والحكامة في البلدان الإفريقية من أجل مواجهة تحديات التنمية، مشددا على أهمية تشجيع البرلمانات على تجديد آلياتها وتطوير أدائها المؤسسي من أجل ضمان تدخل أفضل على مستوى التشريعات والمراقبة والمساهمة مع الحكومات في التقدم الديمقراطي والتنمية وبلورة وتنفيذ القوانين والسياسات الفعالة.

وأشار إلى أن الهدف الرئيسي، في إطار الجمعية البرلمانية للفرنكفونية والجمعية الجهوية الإفريقية، يتمثل في تعزيز سلطات البرلمانات في الحياة السياسية والدفاع عن مصالح وتطلعات الشعوب

الإفريقية، وتوطيد تضامنها، وتعميق ثقافتها الديمقراطية، وإرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مؤكدا أن تعزيز الدينامية الجهوية والاندماج القاري يظل أمرا حتميا لتوحيد القارة الإفريقية وتعزيز مكانتها في المشهد الدولي، واعتبر أن هذا الاندماج القاري الذي يتشكل حاليا سيتم تجسيده من خلال إنشاء منطقة حرة للتبادل القاري.

• إحداث وتفعيل مجموعة صداقة وتعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ التشيكي كآلية لمواكبة مسار العلاقات الثنائية المتميزة بين المملكة المغربية وجمهورية التشيك

جاء متقرح إحداث وتفعيل مجموعة صداقة وتعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ التشيكي في إطار تعزيز التوجه الإستراتيجي الذي انخرطت فيه المملكة المغربية لتنويع الشراكات الإستراتيجية مع القوى الدولية والإقليمية، والإنفتاح على مختلف مناطق العالم وضمنها دول شرق أوروبا، مواكبة للدينامية التي تشهدها العلاقات مع جمهورية التشيك في السنوات الماضية، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** إلى هذا البلد سنة 2016 والتي فتحت آفاقا جديدة وواعدة للتعاون بين المغرب وجمهورية التشيك، خصوصا في بعدها الإقتصادي.

كما جاءت هذه المبادرة للتأكيد على أهمية العمل البرلماني المشترك ودوره في تعزيز وتطوير العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية التشيك، باعتبارهما قوتان اقليميتان صاعدتان وتحضيان بكثير من الإحترام إقليميا ودوليا.

الحصيلة الإجمالية

عمل مكتب مجلس المستشارين خلال الفترة أكتوبر 2018 – أكتوبر 2019 على تنزيل محاور **خطة عمل مجلس المستشارين ابتداء من سنة 2015 والمخطط الإستراتيجي لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية اللذان** ارتكزا في روحهما على التوجهات الإستراتيجية للخطب الملكية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، ومبادرات جلالته الريادية على مختلف المستويات والواجهات، وعلى الأدوار والمهام المنوطة بمجلس المستشارين ضمن المشهد الدبلوماسي البرلماني الوطني، لاسيما التموقع الإستراتيجي والمهيكل في الإتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية والتجمعات التي تمثل توجها استراتيجيا بالنسبة للمملكة المغربية بهدف الدفاع عن المصالح العليا للمملكة واستصدار قرارات ومواقف متقدمة داعمة لقضية وحدتنا الترابية وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية.

وقد تمكن مجلس المستشارين من خلال جميع مكوناته من تحقيق العديد من المنجزات والمكتسبات ساهمت في مواصلة إغناء الحصيلة الشاملة للدبلوماسية البرلمانية، حيث شاركت وفود مجلس المستشارين في مختلف التظاهرات الجهوية والقارية والدولية وقامت بزيارات مكثفة ونوعية للعديد من البرلمانات الوطنية والجهوية، عرفت دفاعا متواصلا عن القضايا الحيوية للمملكة المغربية، وكذا التعريف بالنموذج الديمقراطي المغربي، والريادة في العديد من القضايا التي تهم محيطها الإقليمي والجهوي.

وفي هذا الإطار، قام رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، بأنشطة رسمية نوعية، وعلى رأسها:

- زيارتي العمل لجمهورتي بنما والاكوادور ؛
- زيارة العمل للمملكة المتحدة ؛
- المصادقة على تأسيس المنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني ؛
- تجديد وتطوير الاتفاقية بين مجلس المستشارين ومؤسسة ويستمينستر للديمقراطية ؛
- مواصلة تنزيل برنامج عمل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي وتنظيم المؤتمر الدولي حول المصالحات الوطنية ؛
- تأسيس ورئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي ؛

• مد جسور التعاون بين رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ورابطة مجالس الشيوخ بأوروبا ؛

• التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين رئيس مجلس المستشارين ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في إطار زيارة العمل التي قامت بها هذه الأخيرة للمملكة المغربية ؛

• اقتراح بند طارئ بعنوان «**ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي**» خلال الجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالدوحة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 10 أبريل 2019.

ومن أجل تمتين علاقاته الثنائية ومتعددة الأطراف، وتعزيز تموقعه داخل هياكل الإتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، كثف مجلس المستشارين عمله الدبلوماسي من خلال شعبه الوطنية الدائمة والزيارات والإستقبالات الرسمية وتنظيم واحتضان الندوات والمؤتمرات بشراكة مع البرلمانات الوطنية والجهوية والدولية الشريكة، حيث تميزت الفترة أكتوبر 2018 – أكتوبر 2019 بالأنشطة والمكتسابات التالية:

على المستوى متعدد الأطراف، **احتضن البرلمان المغربي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره ألله وأيده، فعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي، توج بإصدار «إعلان الرباط»**، الذي دعا إلى ضرورة العمل على مد جسور التعاون بين بلدان الدول الإسلامية على المستويات التجارية والبشرية والاستثمار الأمثل للتكامل الاقتصادي، وإلى الحرص على تعزيز وتقوية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب، كما جدد التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية والتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل إقرار حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وقد أعرب المشاركون في هذه الدورة عن التقدير الكبير لجهود **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، رئيس لجنة القدس** المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ولذراعها الميداني وكالة بيت مال القدس الشريف من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وطابعها الحضاري ومعالمها الروحية ودعم صمود المقدسيين.

كما نظم البرلمان المغربي **المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة** بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 06 و07 دجنبر 2018 في إطار المواكبة البرلمانية للمؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته المملكة المغربية بمدينة مراكش في نفس الشهر من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة

ومنتظمة. جاءت هذه المبادرة في إطار المواكبة البرلمانية لسياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة واللجوء التي **أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والتي تندرج ضمن الإطار الأوسع لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إرساء حكامة عالمية في هذا المجال.

وقد عرفت هذه الفترة كذلك تصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية وهو الاتفاق الذي أبرز الدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة للبرلمانيين المغاربة، ضمن المنظومة الدبلوماسية الوطنية، وبرهن على المكانة الخاصة التي تحظى بها المملكة لدى الاتحاد الأوروبي كشريك استراتيجي متميز وبالنظر لموقعه الجغرافي الاستراتيجي في جوار أوروبا والدور الجوهري الذي يضطلع به على مستوى العالم العربي وإفريقيا، والاستقرار الذي ينعم به.

كما تعد مصادقة البرلمان الأوروبي على هذا الاتفاق بمثابة تصويت واضح ونوعي لفائدة مقاربة استراتيجية ينتهجها المغرب بشراكة مع الاتحاد الاوروبي وفق رؤية اقتصادية واضحة من لدن الجانب المغربي.

وفي نفس السياق الأوروبي، تميزت هذه الفترة بالتقييم الايجابي للشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وهو ما يجسد اعترافا وإقرارا من طرف الجمعية بالتقدم المتواصل في مسار الشراكة بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا كنموذج يحتدى به لسياسة الجوار الأوروبية، وبدينامية وزخم الإصلاحات التي اعتمدتها المملكة المغربية، على مستوى ترسيخ دولة الحق القانون وتحقيق الديمقراطية وتعزيز منظومة حقوق الانسان وفق القيم والمبادئ المشتركة بين الجانبين المغربي والأوروبي وكذا تكريس الحضور المغربي في الفضاء القانوني الأوروبي.

كما فتح هذا القرار الايجابي آفاقا واعدة في مسار الشراكة من أجل الديمقراطية تنسجم ومسعى البرلمان المغربي للارتقاء بهذا الوضع وتمكينه من الانخراط أكثر في عمل الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا وبالتالي تقديم مساهمة أكثر فعالية في مواجهة التحديات المشتركة، لاسيما المرتبطة منها بالأمن والاستقرار والهجرة ومكافحة الإرهاب والتطرف والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.

وعلى المستوى الثنائي، استقبل مجلس المستشارين العديد من الوفود ورؤساء البرلمانات الوطنية والجهوية والقارية وشخصيات دبلوماسية، ويتعلق الأمر بكل من: **على مستوى رؤساء البرلمانات الوطنية والأحزاب السياسية:** رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس الشورى بدولة قطر، ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس مجلس الشورى لسلطنة عمان، ورئيسة المجلس الفيدرالي الاثيوبي، ورئيس مجلس الشيوخ

الفرنسي، ورئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية لتركيا، ورئيس مجلس اللوردات البريطاني، ورئيس مجلس النواب بجمهورية إيرلندا، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية غينيا كوناكري، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، ورئيس الجمعية التشريعية بجمهورية كوستاريكا، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية السلفادور، ونائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية بنما، ونائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية، ونائب رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ المكسيكي، ورئيسة لجنة الشؤون الخارجية ببرلمان مملكة التايلاند، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي، ووفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق، **وعلى مستوى رؤساء ووفود البرلمانات الجهوية والقارية والدولية:** كل من رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب، ورئيس البرلمان الأنديني، ورئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، ورئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكاراييب بالاتحاد البرلماني الدولي، وممثلة برلمان جمهورية الإكوادور بالبرلمان الانديني، **وعلى مستوى مجموعات الصداقة والتعاون:** كل من رئيس لجنة الصداقة الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الخارجية والدفاع، ورئيس مجموعة الصداقة والتعاون البريطانية المغربية، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان، ونائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الإفريقية، نائب رئيس لجنة الخارجية باللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، **وعلى المستوى الحكومي:** كل من الوزير الأول لجمهورية التشيك، والوزير الأول لجمهورية بلغاريا، ووزيرة العدل بمملكة إسبانيا، وكاتب الدولة في الخارجية البريطانية المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكاتب الدولة المساعد في الشؤون السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية، والأمين العام لوزارة الخارجية البريطانية، **وعلى مستوى سفراء الدول المعتمدة لدى المملكة المغربية:** كل من السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية روسيا الفيدرالية المعتمد لدى المملكة المغربية، وسفير جمهورية البرازيل الفيدرالية المعتمد لدى المملكة المغربية، وسفير المملكة العربية السعودية المعتمد لدى المملكة المغربية، وعلى مستوى المنظمات والجهات والمؤسسات الوطنية والدولية: أمناء ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال إفريقيا، والرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ووفد عن المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب، وخبراء الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج المساعدة التقنية ودعم إصلاح التربية الوطنية، وممثل مؤسسة كونراد اديناور بالمغرب، وممثلي فدرالية اللجنة العليا الثقافية لكاطالانيا، ورئيس الهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين، ونائب رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ووفد عن نقابة الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ورئيس المركز المغربي للقلم الدولي.

الحصيلة التفصيلية

I. الزيارات الثنائية

• زيارة العمل التي قام بها السيد رئيس مجلس المستشارين للمملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 مارس 2019

• زيارة العمل التي قام بها السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لجمهوريتي بنما والإكوادور خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 19 يونيو 2019

• زيارة العمل التي قام بها السيد مصطفى سنتوب، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية لتركيا، للمملكة المغربية يومي 13 و14 مارس 2019

• زيارة العمل التي قامت بها السيدة أمل عبد الله القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019

• زيارة العمل التي قام بها السيد Elias Castillo، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب، للمملكة المغربية يومي 16 و17 يناير 2019

• زيارة العمل التي قام بها السيد Hugo Quiroz Vallejo، رئيس البرلمان الأنديني للمملكة المغربية يومي 05 و06 دجنبر 2018

• زيارة العمل التي قامت بها السيدة Gabriela Guevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، للمملكة المغربية يومي 06 و07 دجنبر 2018

• زيارة العمل التي قام بها رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان، السيد القادربن سالم الذهب، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 04 أبريل 2019

• زيارة العمل التي قام بها السيد Rodolfo Urtubey، رئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكاراييب بالاتحاد البرلماني الدولي وعضو مجلس الشيوخ الأرجنتيني، للمملكة المغربية يومي 16 و17 يناير 2019

• زيارة العمل التي قام بها السيد Christian Cambon، رئيس لجنة الخارجية والدفاع والقوات المسلحة، رئيس مجموعة التعاون والصداقة الفرنسية المغربية، للمملكة المغربية خلال الفترة ما بين 13 و18 أبريل 2019

• زيارة العمل التي قام بها السيد Hirofumi Nakasone، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 12 شتنبر 2019

• زيارة العمل التي قام بها السيد Wang Min، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية باللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، نائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الافريقية، للمملكة المغربية يومي 05 و06 شتنبر 2019

II. احتضان وتنظيم التظاهرات المشتركة

• احتضان البرلمان المغربي، تحت الرعاية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لفعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي، خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019

• تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، للندوة الدولية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام يومي 16 و17 يناير 2019

• تنظيم مجلس المستشارين للاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في افريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي يوم 16 يناير 2019

• تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة

• احتضان البرلمان المغربي للاجتماع الاستثنائي الثالث للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 17 يوليوز 2019

• احتضان مجلس المستشارين لملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية يوم 13 يوليوز 2019

• احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة 27 للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية يومي 14 و15 يونيو 2019

• احتضان مجلس المستشارين لمنتدى البرلمانيين العرب للإسكان يوم 18 شتنبر 2019

III. تموقع مجلس المستشارين في هياكل الإتحادات والجمعيات البرلمانية

- رئاسة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي
- رئاسة لجنة العدل ونيابة رئاسة البرلمان العربي
- نيابة رئاسة مكتب البرلمانيين العالميين للإسكان عن منطقة شمال إفريقيا
- عضوية اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي
- عضوية لجنة الإرهاب بالجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- نيابة الرئاسة المشتركة للجنة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية
- العضوية في «الشبكة البرلمانية حول السياسات المرتبطة بالجاليات التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا»
- مهمة مقررة لجنة المرأة بالجمعية البرلمانية للفرونكوفونية
- مهمة مقرر لجنة الهجرة والتجارة ببرلمان عموم افريقيا

1. الشعب الوطنية الدائمة

على مستوى الشؤون العربية والافريقية والاسلامية

- برلمان عموم إفريقيا (بصفة عضو دائم)
- الاتحاد البرلماني الإفريقي (بصفة عضو دائم)
- رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي
- البرلمان العربي (بصفة عضو دائم)
- اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بصفة عضو دائم)
- الاتحاد البرلماني العربي (بصفة عضو دائم)
- مجلس الشورى المغاربي (بصفة عضو دائم)

على مستوى الشؤون الدولية والامريكية والاسيوية والاوقيانوس

- منتدى رئيسات ورؤساء المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى ودول الكاراييب (بصفة عضو ملاحظ)
- برلمان أمريكا الوسطى (بصفة عضو ملاحظ دائم)
- برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب (بصفة عضو ملاحظ دائم)
- البرلمان الأنديني (بصفة عضو ملاحظ دائم وشريك متقدم)
- الاتحاد البرلماني الدولي (بصفة عضو دائم)
- الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي (بصفة شريك متوسطي)
- الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (بصفة عضو دائم)

على مستوى الشؤون الاوروبية والمسلسلات المتوسطية

- الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (بصفة شريك من أجل الديمقراطية)
- اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية (لجنة مشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي)
- الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (بصفة عضو دائم)
- الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (بصفة عضو دائم)
- الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (بصفة شريك من أجل التعاون)

2. مجموعات الصداقة والتعاون (حسب الثنائية والأحادية المجلسية)

على مستوى الشؤون العربية والافريقية والاسلامية

- الدول بنظام الغرفة الواحدة: السعودية، الإمارات، قطر، فلسطين، الكويت، مصر، تونس، الطوغو، كوت ديفوار، السينغال.
- الدول بنظام الثنائية البرلمانية: البحرين، السودان، اليمن، موريتانيا، الجزائر، سلطنة عمان،

الأردن، الغابون، ناميبيا، الكونغو، جنوب إفريقيا، نيجيريا، ليبيريا، غينيا الإستوائية، كينيا، مدغشقر، رواندا، بوروندي، سوازيلاندا.

على مستوى الشؤون الامريكية والاسيوية والاوقيانوس

• الدول بنظام الغرفة الواحدة: فنزويلا، الدومينيك، تركيا، البيرو، الصين، التايلاند

• الدول بنظام الثنائية البرلمانية: الشيلي، الأرجنتين، كولومبيا، البرازيل، المكسيك، كندا، ماليزيا، باكستان، الفيلبين، كازاخستان، اليابان، الهند، *استراليا/نيوزيلاندا، أندونيسيا

على مستوى الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

• الدول بنظام الغرفة الواحدة: أوكرانيا، البرتغال، كرواتيا، فنلندا.

• الدول بنظام الثنائية البرلمانية: إسبانيا، سويسرا، إيطاليا، بولندا، بلجيكا، ألمانيا، روسيا، إيرلندا، سلوفينيا، التشيك، هولندا، فرنسا، النمسا، بريطانيا، رومانيا.

• كما تم إحداث مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الأوروبية لتكون آلية متقدمة ومكملة لعمل اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية ولتعزيز التصدي لمخططات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية داخل البرلمان الأوروبي.

3. الإتفاقيات الثنائية بين مجلس المستشارين/البرلمان المغربي والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية

أ- الشراكات الثنائية

• مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البوروندي

• مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الرواندي

• مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الملغاشي

• اتفاقية تعاون مع برلمان المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)

- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والمجلس الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الأرجنتيني
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الشيلي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي
- مذكرة انضمام البرلمان المغربي كعضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى
- مذكرة تفاهم مع برلمان الأنديز
- اتفاقية تعاون مع برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب
- اتفاقيات تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمانات أمريكا الوسطى والكاراييب:
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان المكسيك
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان الدومينيكان
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان نيكاراغوا
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان الهندوراس
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان كوستاريكا
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان بيليز
- مذكرة تفاهم مع الجمعية التشريعية لجمهورية السلفادور
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الإسباني
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الفرنسي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والمجلس الفدرالي الروسي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والبوندسرات الألماني
- مذكرة تفاهم مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية Westminster Fondation for Democraty
- اتفاقية تعاون مع مؤسسة Konrad Adenauer

ب - الشراكات المنتدياتية

- المنتدى البرلماني الإفريقي أمريكو لاتيني
- المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي
- المنتدى البرلماني المغربي الإسباني
- مشروع إحداث المنتدى البرلماني المغربي الياباني
- مشروع إحداث المنتدى البرلماني المغربي الصيني
- مشروع إحداث المنتدى البرلماني المغربي الإيطالي

ج - الشراكات المنظماتية

- «**الشراكة المتوسطية**» لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي
- «**الشراكة من أجل الديمقراطية**» لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرنامج الثلاثي **المغرب – الإتحاد الأوروبي – مجلس أوروبا** تحت عنوان: « **أولويات المغرب في إطار التعاون مع دول الجوار**»
- الشراكة مع البرلمان الأوروبي من خلال اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية
- «**الشراكة من أجل التعاون**» لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

IV. جرد للزيارات الرسمية والإستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة

- الزيارات الرسمية لرئيس مجلس المستشارين

- زيارتي عمل لجمهوريتي بنما والإكوادور
- زيارة العمل للمملكة المتحدة

- الزيارات الرسمية للوفود الأجنبية للمملكة المغربية والإستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة

على مستوى رؤساء البرلمانات الوطنية والأحزاب السياسية

- رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية
- رئيس مجلس الشورى بدولة قطر
- رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان
- رئيسة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس اللوردات البريطاني
- رئيس مجلس النواب بجمهورية إيرلندا
- رئيس الجمعية الوطنية الكبرى بجمهورية تركيا
- رئيسة المجلس الفيدرالي الاثيوبي
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية غينيا كوناكري
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور
- رئيس الجمعية التشريعية بجمهورية كوستاريكا
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية السلفادور
- نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية
- نائب رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا
- نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية بنما
- النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي
- رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا

- رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ المكسيكي
- رئيسة لجنة الشؤون الخارجية ببرلمان مملكة التايلاند
- رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي
- وفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق

على مستوى رؤساء ووفود البرلمانات الجهوية والقارية والدولية

- رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي
- رئيس برلمان عموم إفريقيا
- رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)
- رئيس رابطة مجالس الشيوخ بأوروبا
- رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاراييب
- رئيس البرلمان الأنديني
- رئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكاراييب بالاتحاد البرلماني الدولي
- ممثلة برلمان جمهورية الإكوادور بالبرلمان الأنديني

على مستوى مجموعات الصداقة والتعاون

- رئيس لجنة الصداقة الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الخارجية والدفاع
- رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان
- رئيس مجموعة الصداقة والتعاون البريطانية المغربية
- نائب رئيس مجموعة الصداقة والتعاون الصينية الافريقية باللجنة الوطنية للمجلس الاستشاري للشعب الصيني

على المستوى الحكومي

- الوزير الأول لجمهورية التشيك
- الوزير الأول لجمهورية بلغاريا
- وزيرة العدل بمملكة إسبانيا
- كاتب الدولة في الخارجية البريطانية المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- كاتب الدولة المساعد في الشؤون السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية
- الأمين العام لوزارة الخارجية البريطانية

على مستوى سفراء الدول المعتمدة لدى المملكة المغربية

- السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية روسيا الفيدرالية المعتمد لدى المملكة المغربية
- سفير جهورية البرازيل الفيدرالية المعتمد لدى المملكة المغربية
- سفير المملكة العربية السعودية المعتمد لدى المملكة المغربية

على مستوى المنظمات والجهات والمؤسسات الوطنية والدولية

- أمناء ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال إفريقيا
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية
- وفد عن المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب
- خبراء الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج المساعدة التقنية ودعم إصلاح التربية الوطنية
- ممثل مؤسسة كونراد اديناور بالمغرب
- ممثلي فدرالية اللجنة العليا الثقافية لكاطالانيا.
- رئيس الهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين
- نائب رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت

• وفد عن نقابة الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

• رئيس المركز المغربي للقلم الدولي

٧. جرد لمشاركات وفود مجلس المستشارين في التظاهرات الدولية

قطب الشؤون الإفريقية والعربية والإسلامية

• المؤتمر 41 للاتحاد البرلماني الإفريقي

• الدورة ال73 للجنة التنفيذية والمؤتمر 41 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي

• الدورات الثلاثة للبرلمان العربي

• جلسة استماع البرلمان العربي حول الوضع في السودان

• المؤتمر رفيع المستوى للقيادات العربية بجامعة الدول العربية

• اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالهجرة لبرلمان عموم إفريقيا

• مهمة البرلمان العربي لمتابعة الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية بالجمهورية التونسية

• اجتماعي اللجنة المصغرة والفريق القانوني المنبثقين عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

قطب الشؤون الأمريكية والآسيوية والأوقيانيوس والإتحاد البرلماني الدولي

• الدورة ال64 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

• منتدى كرونسمونتانا

• الجمعية الاستشارية العاشرة للبرلمانيين والمنتدى السنوي ال40 لمنظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي

• مؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ كوب 24

• دورة برلمان أمريكا الوسطى

• دورة البرلمان الأنديني

• الندوة المشتركة للمجموعة الخاصة لدول حوض المتوسط والشرق الأوسط «**روزروت**» التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

• الجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي

• المؤتمر البرلماني العالمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع: «**تأثير التكنولوجيات الحديثة في التنمية والرأسمال البشري، والتغيرات المناخية**»

• فعاليت تخليد الذكرى الـ 25 لتأسيس منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاراييب

• الدورة السنوية 65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

قطب الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

• المرحلة الرابعة من الدورة 2018 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

• اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

• اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب - الاتحاد الأوروبي

• الاجتماع ال35 لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

• اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

• اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

• المرحلة الأولى من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

• اجتماع لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

• المنتدى البرلماني رفيع المستوى 5+5 لبلدان غرب المتوسط

• الاجتماع الخاص بتقييم برنامج الشراكة بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية

- الدورة الشتوية ال18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- المرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- مهمات للبرلمان الأوروبي بكل من بروكسيل وستراسبورغ لمجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية في إطار مواكبة ملفي اتفاقيتي الفلاحة والصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي
- الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
- الدورة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- دورة الخريفية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- المرحلة الثالثة من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الاجتماعات رفيعة المستوى لوفد الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لدى الأمم المتحدة

الجزء الثاني:
الانفتاح على المحيط

الانفتاح على المحيط

تماشيا مع إستراتيجية المجلس الرامية إلى احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، وكذا الانفتاح على محيطه والتفاعل مع أسئلة المجتمع وانتظاراته وتطلعاته، واصل المجلس خلال هذه الدورة مجهوده لتفعيل هذه الإستراتيجية.

أولا: الملتقى البرلماني للجهات

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من شركائه الدوليين، **النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات**، وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة لهذا الملتقى.

وانعقد الملتقى البرلماني الثالث للجهات في سياق وطني يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيز التنفيذ على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة لفعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات، والتي أكد فيها جلالته أنه بعد أن «تم تسطير الأهداف، وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم؛ فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي.» (انتهى كلام جلالة الملك) باعتباره يشكل بالنسبة لبلادنا إصلاحا طموحا، يستوجب انخراطا فعليا وتجاوبا ناجعا لكل الفاعلين المرتبطين والمهتمين والمعنيين بهذا الورش المهيكل والاستراتيجي.

وعرف هذا الملتقى مشاركة الحكومة، والبرلمان، والمجالس الجهوية، والمؤسسات الوطنية، وهيئات الحكامة، ووكالات التنمية الجهوية، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وخبراء وجامعيين مهتمين بموضوع الجهوية.

وقد تركزت فعاليات النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاص والحكامة والاستشارة، عبر محاور تتعلق بـ«الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة»، و«الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية»، و«الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية».

وجدير بالذكر إلى أن مجلس المستشارين قد استهدف من خلال تنظيم هذا الملتقى، مواصلة تتبع مسار ورش الجهوية المتقدمة، استلهاما لمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات

والمشاركين في فعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات، وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الملتقى البرلماني التأسيسي للجهات، الداعية إلى تنظيم الملتقى على نحو منتظم ودوري كإطار للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبيل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة اعتبارا لخصوصية تركيبة المجلس السياسية والمجالية والاقتصادية والنقابية، والتي تجعل منه برلمانا وصوتا للجهات بامتياز.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الملتقى البرلماني للجهات في دورته التأسيسية، سبق له التداول في محاور تهم، الاختصاصات ونقل الإمكانيات؛ وإشكاليات التمويل واستخلاص المداخيل على المستوى المحلي؛ ورهانات التنمية المندمجة والمستدامة؛ والتكامل البين جهوي. أما الملتقى البرلماني الثاني للجهات، فقد خصص محاوره للهياكل الإدارية وتدبير الموارد البشرية الجهوية؛ وبرمجة التنمية الجهوية؛ وتعزيز الموارد المالية الجهوية. وقد خلص المنتدى إلى اعتماد الوثيقة الختامية التالية:

التقرير التركيبي لأشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات

في إطار فعاليات الملتقى البرلماني للجهات في نسخته الثالثة المنعقد تحت الرعاية الملكية السامية يوم الأربعاء19 دجنبر 2018 ،استمع الحاضرون بعناية واهتمام لما جاء في الرسالة الملكية السامية التي ألقاها المستشار الملكي السيد عبد اللطيف المنوني، من توجيهات وأفكار نيرة تهدف إلى تطوير ودعم البناء المؤسساتي الجهوي بالمملكة.

وشكل مضمون هذه الرسالة أرضية مرجعية تفاعل معها المشاركات والمشاركون في أشغال الورشات المنظمة في إطار هذا الملتقى.

كما تتبع الحاضرون كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين التي ركز فيها على أهمية الحوار كمنهج أساسي لتطوير العمل الجهوي في بلادنا، مذكرا بأن الموضوعات التي تم اختيارها لهذا الملتقى الثالث مستلهمة من الرسالة الملكية الموجهة للملتقى البرلماني الثاني للجهات، ومقترحا لمجموعة من الأفكار التي يرى بأنها جديرة بأن تعرض على أنظار المشاركين في هذا الملتقى.

وتميزت الجلسة الافتتاحية كذلك بتدخلات هامة للغاية قدمها كل من السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والسيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد رئيس جمعية رؤساء المجالس الجهوية، والسيد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات.

بعد ذلك،توزع المشاركون على الورشات الثلاث المبرمجةفي إطار هذا الملتقى،ويتعلق الأمر بورشة الاختصاصات الجهوية وورشةالشراكة ومتطلبات الحكامةالجهوية وورشةالديمقراطيةالتشاركية.

ولقدتميزت أشغال هذه الورشات بنقاشات مستفيضة وإيجابية تخللتها اقتراحات عملية نابعةمن

الواقع الجهوي تقدم بها بعض رؤساء الجهات ومستشارين جهويين وممثلي الهيئات الاستشارية والإدارات المركزية وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني.

وبالنظر للتداخل الحاصل ما بين موضوعات الورشات،فإنه سيتم إدراج الخلاصات و التوصيات بشكل تركيبي عبر المحاور التالية:

1 - حول مواصلة الحوار

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

• مواصلة وتحسين شروط الإعداد لهذا الملتقى المنتظم ،بشراكة مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات ومصالح الدولة على الخصوص ،لاسيما حول القضايا الراهنة التي تشغل بال الطرفين وتستلزم عرضها على طاولة النقاش والتشاور والحوار ؛

• العمل على إعداد الدورة القادمة ،بالاستناد إلى تعبئة قوية من جانب مجموعة المستشارين الممثلين للمجالس الجهوية،في إطار لقاءات وجلسات عمل موضوعاتية تتم بتنسيق مع المصالح المركزية للدولة ورؤساء المجالس الجهوية؛

• العمل على إحداث مرصد برلماني لتتبع الشأن الجهوي .

2 - حول تدقيق الاختصاصات وعقلنة التعاقد

بالنسبة لهذا المحور،يوصي المشاركون بضرورة:

• مواصلة المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات،بالحرص مُسبقا على أن تكون المصالح القطاعية المعنية قادرة–بالنسبة لكل اختصاص ذاتي ومشترك –على تشخيص وإحصاء تعهداتها في أفق متعدد السنوات،وذلك من أجل تحديد مسؤوليات كل من الدولة والجهات؛

• وضع اطار تنظيمي يحدد كيفيات ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الجهات والقطاعات الحكومية او المؤسسات العمومية المعنية،ويبين بوضوح،على الخصوص،آليات تفعيل مقتضيات المادة 141 من الدستور التي تشدد على وجوب تحويل الدولة للموارد المطابقة للاختصاصات التي تشرك الجهات في مزاولتها؛

• العمل على عقلنة مسلسل التعاقد ،و ذلك بفتح نقاش حقيقي حول أسس التعاقد بين

الدولة والجهات ،من أجل ضبط التضخم الحاصل في المجال الاتفاقي والوصول إلى وضع إطار مرجعي مشترك،كفيل بإعطاء مضمون حقيقي لمفهوم الشراكة بين الجهات والدولة وبينها وبين باقي الشركاء،وبتحديد مجال التعاقد ونطاقه بوضوح وإبراز كيفيات وشروط إعداد اتفاقيات الشراكة والتشاور حول طرق تفعيلها وتتبع تنفيذها وتقييمها؛

• الحرص على إعداد الإطار المرجعي في ميدان التعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة،بناء المقتضيات المنتظرة في مجال اللاتمركز الإداري ،وذلك وصولا إلى تأمين مكانة الصدارة التي تتبوؤها الجهات،كمستوى للملاءمة في إطار برمجة السياسات والبرامج العمومية على صعيد الدولة وبين هذه الأخيرة والجماعات الترابية؛

• إضفاء صبغة القانون على ميثاق تحديد وتفعيل الاختصاصات.

3 - حول اللاتمركز الإداري

بالنسبة لهذا المحور،يوصي المشاركون بضرورة:

• التسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري وتتبع الحكومة عن كتب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم؛

• العمل عل إشراك الجماعات الترابية ،وبصفة خاصة المجالس الجهوية ،في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري ،بدءا بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيلا لإصلاح المذكور.

4 - تحسين الحكامة

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

• نهج الدولة لسياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها بغية تعزيز الخبرات والكفاءات الإدارية والتقنية اللازمة للجهات في ميادين الخصاص الذي تعاني منه المجالس الجهوية قياسا للأدوار المسندة إليها في مجال التنمية الترابية؛

• العمل على إصدار القانون بمثابة النظام الاساسي لموظفي الجماعات الترابية ،المنصوص عليه

في المادة 127 من القانون التنظيمي للجهات،على أن يستلهم قواعده و مبادئه من الأنظمة الاساسية الخاصة بموظفي مجلس النواب ومجلس المستشارين ،وذلك مراعاة لخصوصية الإدارة الجهوية العاملة تحت امرة هيئة منتخبة،علما بأن نجاح الجهوية المتقدمة يتوقف،إلى حد كبير،على نجاعة الإدارة وكفاءة و مردودية مواردها البشرية؛

• تعديل المرسوم رقم 2.13.422 المتعلق بالوضع رهن الاشارة ليشمل إمكانية الوضع رهن الإشارة للموظفين والمستخدمين من الادارات العمومية والمؤسسات العمومية للجماعات الترابية وعلى رأسها الجهات ،اعتبارا أن المرسوم المذكور لا يتيح هذه الامكانية حاليا. وخاصة مع الصدور المرتقب لقانون الوظيفة الترابية؛

• تفويض الاختصاص بالتأشير،المنصوص عليه في المادة 115 من القانون التنظيمي،ولو جزئيا، لولاة الجهات بهدف التسريع من وتيرة تنفيذ مقررات مجالس الجهات والقرارات التنظيمية لرؤسائها؛

• وضع برنامج لتكوين المصالح الإدارية التابعة للجهات على مبادئ الحكامة الجيدة؛

• تعبئة المصالح اللاممركزة للدولة بمشاركة الغرف الجهوية للحسابات لدعم القدرات التدبيرية للجهات في تملك أدوات ومساطر وقواعد الحكامة الجيدة في أبعادها الحقوقية المالية والتنظيمية؛

• المطالبة بإعادة النظر في معايير توزيع الاعتمادات على الجهات؛

• ضرورة اشراك المؤسسات العمومية في تطوير التجربة الجهوية الحالية؛

• ضرورة تحقيق الانسجام والتكامل بين برامج التنمية الجهوية مع المخططات القطاعية والاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الوطني و المجالي؛

• تدقيق المساطر التنظيمية كحافز مهم لتحقيق الحكامة الجهوية؛

• إشراك القطاع الخاص في احداث شركات التنمية الجهوية؛

• توسيع مجال الشراكة التقليدية بين القطاعين العام والخاص ليشمل الجماعات الترابية؛

• تعزيز الشراكة مع الغرف المهنية التي يتوجب تقوية دورها واعطائها صبغة عملية لتحفيز النشاط الاقتصادي والارتقاء بالاقتصاد الترابي؛

• تدقيق وتوحيد مفهوم الحكامة عبر وضع دلائل مرجعية؛

• التأكيد على إعداد قانون إطار لتقييم السياسات الترابية؛

• التأكيد على إشاعة روح وجو الثقة بين مختلف الفاعلين عبر إجراءات جدية للإقلاع بمفهوم الجهوية وعبر انخراط جماعي بنفس السرعة والوتيرة.

5 - حول تثمين ودعم الهيئات الاستشارية

بالنسبة لهذا المحور،يوصي المشاركون بضرورة:

• قيام الأطراف المعنية المتمثلة في الجهات والدولة بحملة تحسيسية بأهمية الهيئات الاستشارية وتشجيع الفئات المجتمعية المستهدفة بالانخراط فيها وتقديم الدعم والاستشارة للمجالس الجهوية التي مازالت تتردد في إحداثها وذلك بمصاحبتها في مسلسل تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بهذه الهيئات؛

• اعتماد التكنولوجية الرقمية– ولو بشكل تجريبي – لتسهيل مأمورية ومهام الهيئات الاستشارية، وبناء منظومة معلوماتية تمكن من السرعة والدقةفي ابداء الرأي حول القضايا المعروضة بشكل الكتروني،وتعزيز مشاركة واستشارة هاته الهيئات في مختلف برامج ومشاريع الجهة وتتبعها، مع العمل على تعزيز قدرات أعضاء هذه الهيئات الاستشارية في هذا الميدان من خلال دورات تكوينية متخصصة؛

• توخي الدقة في تحديد مهام هذه الهيئات و العمل على وضع بعض الشروط للعضوية في هذه الهيئات على غرار الشروط الموضوعة للجمعيات في مجال تقديم العرائض مع التشديد على الطابع التطوعي للمهام المسندة لهذه الهيئات؛

• تنظيم لقاء دولي للاطلاع على التجارب والممارسات الفضلى في مجال إشراك المجتمع المدني في

مواكبة وتملك الرهانات المرتبطة بالجهوية ، لابتكار آليات جديدة للتواصل للتفعيل الأنجع لمبادئ وميكانيزمات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والجهوي.

ثانيا: حرية الجمعيات و التجمعات

كما نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بمناسبة الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نونبر 1958، كما وقع تغييرها وتتميمها، يوما دراسيا حول «حرية الجمعيات والتجمعات»، ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي يتزامن مع تخليد المجتمع الدولي للذكرى الـ 70 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لإغناء النقاش حول ممارسة حرية الجمعيات والتجمعات على أرض الواقع وما تواجهه من تحديات، على

ضوء المقتضيات الدستورية ولاسيما الفصل 29 منه.

واستهدف اللقاء خلق دينامية جديدة في النقاش العمومي حول المستجدات المرتبطة بالحق في التجمع والتظاهر السلمي بالشارع العام في ارتباطه مع الإجراءات القانونية، وتسليط الضوء على الأدوار المنوطة بالقضاء المغربي، باعتباره السلطة الوحيدة للبت في المنازعات المتعلقة بالحياة الجمعوية وضمان ممارسة الحق في التجمع والتظاهر السلمي وسبل تيسير الولوج إلى العدالة في هذا المجال.

وشهدت فعاليات هذا اليوم الدراسي، الذي عرف مشاركة ممثلي المؤسسات الدستورية والمنظمات غير الحكومية وأكاديميين وباحثين مختصين، تقديم مداخلات انصبت على واقع وتحديات حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي، وذلك من منظور الإدارة الترابية، والسلطة القضائية، والمجتمع المدني، والباحثين الأكاديميين، تلتها تعقيبات وشهادات ممثلين عن شبكات وهيئات نشيطة وفاعلة في مجال الحريات العامة.

وفي ختام هذا اليوم الدراسي تم تقديم التقرير التركيبي التالي:

تقرير عن أشغال اليوم الدراسي حول:« الجمعيات والتجمعات»، تخليدا للذكرى 60 لصدور ظهير الحريات العامة

تعتبر حرية تأسيس الجمعيات من بين حقوق الإنسان الأساسية تكفلها المواثيق الدولية والوطنية، والتي أقرها المشرع المغربي منذ 1958، حيث سن قوانين خاصة بمجال الجمعيات والتجمعات فيما يعرف بمدونة الحريات العامة التي نظم فيها كل من حق تأسيس الجمعيات، بمقتضى ظهير 15 نونبر 1958، والحق في التجمع بمقتضى بمقتضى ظهير 15 نونبر 1958 الذين وقع تغييرهما وتتميمهما.

وبعد مرور ستين سنة على صدور هذه النصوص والظهائر، وما أثير حولها من نقاش مرتبط بالممارسة على أرض الواقع، برزت من جديد أهمية مسألة حرية الجمعيات والتجمعات بالمغرب، وذلك في سياق ظهور نوع جديد من الحركات الاحتجاجية التي اعتبرها بعض المراقبون «منفلتة» وخارج الإطار القانوني. حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة فتح النقاش بخصوص هذه الظهائر. وفي هذا الإطار نظم مجلس المستشارين بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية يوما دراسيا حول موضوع:«الجمعيات والتجمعات». والذي كان يهدف بالأساس إلى:

• عرض وجهات النظر المتقاطعة وتبادل الرأي بين المتدخلين المعنيين بهذه الظهائر والنصوص القانونية المنظمة لهذا الحقل، والخروج بخلاصات وتوصيات عملية قابلة للتحقيق، تساهم في تمكين الفاعل الجمعوي من القيام بالأدوار المنوطة به، وضرورة ملاءمة الإطار القانوني مع المستجدات التي أقرها الدستور وكذا المواثيق الدولية ذات الصلة؛

• المساهمة في خلق ديناميكية جديدة في النقاش العمومي حول المستجدات المرتبطة بالحق في التجمع والتظاهر السلمي بالشارع العام في ارتباطه مع الإجراءات القانونية؛

• تسليط الضوء على دور ومكانة القضاء المغربي، كسلطة وحيدة للبث في المنازعات المتعلقة بالحياة الجمعوية وضمان ممارسة الحق في التجمع والتظاهر السلمي وكآلية للتشكي والانتصاف وفق الصلاحيات الموكولة له دستوريا وسبل تيسير الولوج إلى العدالة في هذا المجال.

الجلسة الافتتاحية:

كلمة رئيس مجلس المستشارين:

استهل رئيس مجلس المستشارين كلمته بالترحيب بالمشاركين في اليوم الدراسي شاكرا كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره شريكا استراتيجيا لمجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية على دعمها المستمر لأنشطة المجلس.

وقد تطرق السيد عبد الحكيم بنشماس في البداية إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مشيرا إلى بعض التقارير الدولية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وأكد رئيس مجلس المستشارين على التنصيص الدستوري والتأطير الذي فصل في موضوع الجمعيات والتجمعات والقوانين المؤطرة له معتبرا أهمها ظهير 15 نونبر 1958 المعدل والمتمم في عدة مناسبات معززا ذلك بالمعطيات التي بسطها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره أمام غرفتي البرلمان في 16 يونيو 2014 التي تشير إلى:

- تنظيم 23121 تجمع ومظاهرة سنة 2011.
- تنظيم 20040 تجمع ومظاهرة سنة 2012.
- تنظيم 16096 تجمع ومظاهرة سنة 2013.

ومشيرا إلى الاستنتاج الذي خلص له مجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثل قصور الإطار القانوني الحالي المتعلق بالتجمعات العمومية عن استيعاب أشكال جديدة من التعبيرات والممارسات ذات العلاقة بالحق في التظاهر السلمي والتي تزايد اللجوء إليها.

ليختم كلمته بمجموعة من التوصيات أهمها:

- إعادة التفكير في ثقافة الاحتجاج والتنظيم من جهة والأطر المعيارية والتنظيمية ذات الصلة لممارسة هذه الحقوق.

- الاسترشاد بما ورد في مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص حرية الجمعيات بالمغرب.

- استحضار مقترح المجلس الرامي إلى ضرورة مراجعة الظهير وملائمته مع مرحلة ما بعد دستور 2011.

كلمة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

تطرق الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار للصيرورة التاريخية لظهائر الحريات العامة ومرورها بالعديد من التحولات والتغييرات سواء من الناحية الدولية أو الوطنية، وأشار إلى أن هذا القانون جاء مطبوعا بنفس ليبرالي يليق ببلد يتطلع إلى بناء الديمقراطية على أرضية وعلى سيادة القانون ويتجلى هذا النفس الليبرالي على وجه الخصوص في اعتماده لنظام التصريح بدلا من نظام الترخيص.

وأكد الأمين العام على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي اهتماما خاصا للقوانين المتعلقة بالحريات المدنية والسياسية والتطبيقات المختلفة وللاجتهاد القضائي الصادر بمناسبة المنازعات التي تطرح في بعض الأحيان. وذلك عبر متابعته للدينامية الاجتماعية والحركات الاحتجاجية وإصداره لثلاث مذكرات في هذا الباب والتي ارتكزت في مرجعتها على المقتضيات الدستورية والتشريعات الوطنية بالإضافة إلى المرجعية الدولية.

مضيفا أن التشخيص الدقيق الذي قام به المجلس حول المناخ العام الذي تشتغل فيه الجمعيات أظهر أن الفعل الجمعوي يصطدم في بعض الحالات بالشطط في استعمال السلطة من طرف الموظفين الإداريين خاصة في مرحلة التأسيس أو التجديد كما يعاني من ضعف الإمكانيات المادية واللوجستيكية، مشيرا إلى التحول المسجل على مستوى الحركات الاحتجاجية من فعل ممركز مؤطر قانوني إلى فعل احتجاجي منتشر على مستوى ربوع تراب المملكة، وإلى ارتفاع حصيلة التظاهرات السلمية بالشارع العام والتي تصل إلى معدل 47 مظاهرة في اليوم.

ليختم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كلمته بمجموعة من التوصيات:

- المساهمة في توسيع الفضاء المدني وتوفير بنية تشريعية للمجتمع المدني تضمن له التحرك بحرية تكوين الجمعيات.

- التشجيع على الحوار والتواصل والتفاعل بين الدولة والجمعيات والمحتجين.

- الوقوف على الاختلالات التي تعيق ممارسة هذه الحقوق بشكل واسع.

- تعزيز دور الوسائط الاجتماعية في تدبير الحركات الاحتجاجية.

- النهوض بالاجتهاد القضائي.

- التزام السلطات المعنية بتعليل قراراتها الإدارية في الموضوع.

كلمة وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

افتتح الوزير كلمته بشكر كل من مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لدعوتها للمساهمة في هذا النقاش، حيث أشار أن المغرب اختار أن يكون من الدول الليبرالية التي تعتمد تشريعات متقدمة تكرس أجواء الحرية والكرامة الإنسانية بعد سنتين فقط من حصوله على الاستقلال، في إشارة للسياق الذي ظهرت فيه هذه الظهائر، مضيفا أن الحريات العامة بالمغرب خضعت للمد والجزر على مستوى التشريع والممارسة وذلك حسب اختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والحقوقية.

وقد تطرق الوزير إلى الصيرورة التاريخية التي مرت بها الحريات العامة بالمغرب والتي عرفت عدة إصلاحات نتيجة الاعتراف الدستوري سنة 1992 بحقوق الإنسان والانفتاح السياسي. مؤكدا أن دستور 2011 بدوره كرس حقوق الإنسان باعترافه بالمرجعيات الدولية وسمو الاتفاقيات الدولية ودسترة الديمقراطية التشاركية وتعزيز أدوار المجتمع المدني وضمان العديد من الحقوق والحريات. مشيرا العديد من النصوص القانونية التي تم إصدارها في هذا الباب، كقانون الصحافة والنشر وقانون الحق في الحصول على المعلومات موضحا أنه رغم كون المشرع المغربي أقر بضمانات لممارسة هذه الحريات والحقوق إلا أن لك لا يمكن أن يكون بمعزل عن القانون الذي أطر هذه الممارسة والقيود الواردة عليها وفق ما تسمح به المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان، أو بمعزل عن وجود سلطة قضائية حامية تراقب تطبيق هذا القانون في إطار احترام مبادئ التوازن والتناسب والشرعية والمسؤولية.

كما أشاد بالحصيلة المتمثلة في ارتفاع عدد التجمعات والاحتجاجات بشكل مضطرد وارتفاع عدد الجمعيات في العشرة سنوات الأخيرة ليبلغ ما مجموعه 140000 جمعية مصرح بها سنة 2017 بمعدل نشاط يومي يصل إلى 4000 نشاط. ومنوها بالحضور المكثف والوازن للمجتمع المدني الوطني كفاعل رئيسي في مختلف الأوراش الإصلاحية، ومساهم في مختلف السياسات والبرامج العمومية.

ليختم كلمته بالإشارة التدابير التي اعتمدتها خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان المعتمدة من قبل الحكومة في 8 دجنبر 2017:

- مواصلة ملائمة الإطار القانوني المتعلق بحرية اجتماع وتأسيس الجمعيات.

- مراجعة قوانين الأنظمة الداخلية المنظمة للحريات العامة.

- تدقيق القواعد والإجراءات القانونية المتعلقة بمختلف أشكال وأصناف التظاهر.

- تبسيط المساطر المتعلقة بالتصريح بالتجمعات لعمومية، والعمل على ضمان التطبيق التام للمساطر المعمول بها.

- تعزيز آلية الوساطة والتوفيق والتدخل الاستباقي المؤسساتي.

المداخلات الرئيسية:

خصصت أول مداخلة لمناقشة حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي بالمغرب الواقع والتحديات من منظور السلطة القضائية، حيث أشار السيد محمد الخضراوي إلى أن المغرب قد عرف تطورا على هذا المستوى وهناك الكثير من الأمور التي لا يمكن بخسها باعتبارها أمورا ايجابية، مشيرا إلى المسار الطويل والشاق الذي يجب خوضه معا، ومعتبرا أن الجميع اليوم مطالب بالمقاربة التشاركية الحقيقية ومطالب بالعمل الجاد.

وقد استحضر ممثل السلطة القضائية مجموعة من القرارات القضائية المتعلقة بالقرارات الإدارية والمتمثلة في عدة أحكام حيث يلجأ القضاء إلى إلغاء القرارات الإدارية بسبب الشطط في استعمال في حالات تسجيل تجاوز رفض تلقي التصريح عند تأسيس الجمعيات، في حين يعتبر القرار الإداري مشوبا بعيب عدم الشرعية عند رفض السلطة تسلم الوصل المؤقت، كما يعتبر الرفض خطأً مصلحيا موجب للتعويض. فيما عبر على كون القضاء اليوم ولأول مرة على مستوى الدستور نص على وظيفة السلطة القضائية، والقضاء مطالب بتطبيق العادل للقانون ومطالب أيضا بضمان الحقوق والحريات للأفراد والجمعيات وضمان أمنهم القضائي والقانوني لتصبح المؤسسة القضائية اليوم ذات التزام دستوري وحقوقي.

كما أوضح في نهاي مداخلته أن السلطة القضائية ليست سلطة كباقي السلط، فدورها الأساسي لا ينحصر في القضاء بل هدفها مراقبة وتطبيق القانون. وبالتالي فنحن أمام سلطة بمقاربة حقوقية ومقاربة إصلاحية.

من خلال للمداخلة الثانية أوضح الأستاذ كمال الحبيب الفاعل المدني، وجهة نظر المجتمع المدني فيما يخص حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي بالمغرب.

وعلاقة بالمتدخل الأول أبرز الأستاذ كمال الحبيب كصوت من أصوات المجتمع المدني. انه خلال مرحلة الاشتغال أي المرحلة الأولى بالنسبة للمرافعات حول القوانين المنظمة للحريات العامة منذ سنة 2000م إلى حدود 2002 هو نفس القانون الذي يتم الاشتغال على ضوئه اليوم، مشيرا إلى محطة الإصلاح الدستوري الذي كان بمثابة تطور رؤية فيما يخص المنظور السياسي والمؤسساتي والذي من شأنه أن يعمم بحكم وضع القوانين والى المرحلة الثالثة التي اعتبر أنها شهدت تراجعات خطيرة والتي شهدت التضييق على الحركة الجمعوية من طرف الدولة.

وبخصوص المحور الثاني التعلق بمقاربة محطة الإصلاحات الدستورية، أكد الأستاذ كمال الحبيب أنه تم اقتراح وإدخال عدة عناصر لاحترام حقوق الإنسان والاعتراف بالمجتمع المدني كطرف داخل المجتمع له مسؤوليات مضيفا أنه لحدود اليوم لم نستطع تطبيق مقتضيات الدستور.

ليؤكد في المحور الثالث أنه لا يمكن في هذه المقاربة الشمولية الفصل بين إشكال قانون الجمعيات وقانون التجمعات والقوانين الغير الموجودة إلى حدود الساعة، مشيرا إلى مجموعة من التدابير والإجراءات المهمة على رأسها:

- إعادة هيكلة جذرية للقانون الجمعوي؛
- الولوج إلى الفضاء العام؛
- مراجعة جذرية للجوانب الجبائية؛
- وضع خطة في بلورة الامكانات من أجل تقوية القدرات؛
- إعادة ترتيب دور الشباب.

ليخلص في نهاية مداخلته إلى مجموعة من الأسئلة:

كيف يمكن في الاستمرار مع الندوة السابقة حول الوساطة المجتمعية وحول بناء الدولة الديمقراطية وحول خلق علاقة جديدة مع الدولة والمجتمع لكي لا تكون الدولة ضد المجتمع؟ كيف يمكن اليوم أن تكون هذه المقاربة الشمولية للقوانين المؤطرة للعمل الميداني والعمل الحقوقي والتظاهرات في الشوارع أن تكون منسجمة مع حقوق الإنسان والمواثيق الدولية؟

وأيضا تكلم على الحكامة الأمنية بحيث تساؤل عن الكيفية التي تمكننا من مراقبة الحكامة الأمية.

وأخيرا استفسر عن كيف يمكن أن نبني جميع مقاربة شمولية لكل ما يتعلق بالعلاقة مع الدولة الديمقراطية بين الدولة والمجتمع؟

التعقيبات:

تمت الإشارة في أغلب المداخلات إلى أن المغرب اختار اختيارا استراتيجيا مبنيا على الديمقراطية وقرر الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال الحريات العامة. وأن المغرب لا يعاني من النقص على مستوى التشريعات القانونية بقدر ما يعانيه على مستوى الممارسة. خاصة وأن أهم المكتسبات التي تسعى لها الدول في مجال الحريات العامة متوفرة وتتجسد في خروج العشرات من التظاهرات دون تصاريح مسبقة وهو ما يؤكد تقدم على مستوى حق الحرية خاصة حق حرية التظاهر.

فيا أبرز أحد المتدخلين انه لدينا مشكل سوء فهم في دلالة ممارسة الحريات العامة بالمغرب لأنه من الصعب إقناع الآخر ولو كانت لديه دراية بسيطة بالقانون بما نعيشه وبالواقع كما هو. مضيفا أنه لا مشكل في أن نمارس الحريات العامة بظهير 1958، فبالرغم من تضمنه هذا عقوبات كبيرة إلا أنه من زاوية الحريات العامة يتضمن أيضا شيئا من النفس الليبرالي الذي يسمح بممارسة الحريات العامة.

في المقابل تم التأكيد على ضرورة إحداث قانون جديد للحريات العامة وليس مراجعة أو إصلاح ظهير 1958، كما تم تساؤل حول طبيعة نظام عام الحريات التجمعات والجمعيات الذي نريد، بينما اعتبرت إحدى المداخلات أن هذا التساؤل له أصل في الدستور المغربي لاسيما في الفصل 25 وما يليه من الفصول التي لم تحدد أي نطاق لتضييق الحريات المتعلقة بالفكر والرأي والتعبير وأيضا التجمعات بجميع أشكالها.

وطالب أحد المتدخلين بضرورة الالتزام بالقانون من طرف السلطات أو تغييره أو بإزالته إن لم تكن هناك إرادة حقيقية لتطبيقه، ومن الزاوية المعيارية فالقانون يجب أن يتطور، كما أشار أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار وجود فضاء يؤثر بشكل سلبي على ممارسة الحريات، وأيضا احترام القانون كما هو وإدماج ما وصل إليه الاجتهاد القضائي من أحكام تخدم مجال الحريات العامة، أما من ناحية الإنتاج فقد اعتبر أنه بين ما أنتجته بين ما أنتجته المؤسسات الوطنية أو المؤسسات المجتمع المدني يتجاوز بكثير ما يجب علينا القيام به.

فيما اعتبر متدخل آخر أن المشكل بالمغرب ليس مشكل إصلاح القوانين المتعلقة بالحريات العامة، فهذا أمر طبيعي وبديهي بل للإشكال الحقيقي هو كيف يمكن إصلاح الدولة؟ إذ بالرجوع لظهائر الحريات نجدها تتضمن جميع قواعد ممارسة الحريات فهي استنسخت عن التجربة الفرنسية ليضيف المتدخل أنه في فرنسا لا توجد سلطة إدارية ترفض تسليم الوصل النهائي أو وصل إيداع الملف لجمعية معينة الشيء الذي يجعل الجميع أمام تحدي لا يمكن التقدم في هذا المجال بدون رفعه وتجاوزه. كما أكدت المداخل على ضرورة توسيع مجال ممارسة الحريات العامة. باعتبار أن التوجه نحو إصلاح قوانين الحريات العامة، يفرض بالضرورة التوجه أولا نحو مكامن الخلل، لأنه في غياب دولة لا تحترم قرارات القضاء فلا يمكن أن نتحدث عن وجود ضمانات لممارسة الحريات العامة.

لتخلص في النهاية إلى أن إصلاح الدولة أولى من إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالحريات العامة.

التوصيات:

• التأكيد على أهمية تخليد الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة كمحطة تأسيسه في منظومة ليبرالية على مستوى الحريات المدنية والسياسية؛

• الانتباه إلى الرمزية الكبرى لتاريخ صدور هذه الظهائر سنتين بعد استقلال المغرب وعقدين على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثماني سنوات قبل صدور العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛

• الوقوف على مسار طويل ومعقد لتطور الحقوق العامة تشريعا وممارسة سواء عبر لحظات التراجع المتأثر بلحظات التوتر السياسي أو محطات التقدم والتعزيز والترسيخ التي رافقت كل حالات الانفتاح السياسي كانت هناك إحالات إلى مرحلة نهاية الخمسينات صعوبات والتوتر في السبعينات وأثرها على النصوص ثم إصلاحات حكومة التناوب وتحولات ما بعد2011؛

• استحضار للأسئلة الجديدة التي باتت تطرحها ديناميات الحركات الاجتماعية وتنامي ظاهرة الاحتجاج في علاقة بنصوص منظمة لحرية التجمع وبواقع الممارسة وتمثلات الفاعلين لها؛

• استشعار المركزية التي ظلت تحتلها مسألة الحريات العامة ثم بعد ذلك مسألة حقوق الإنسان سواء في رهانات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية أو البرلمان أو الحكومة أو مؤسسات وطنية العاملة في هذا المجال وموقعها داخل كل الإصلاحات التشريعية وأساسا الدستورية التي عرفتها بلادنا؛

• الوقوف عند أهمية ودور القضاء الأساسي الحاسم لهذه المؤسسة كضامنة لحماية الحقوق وللحريات وكسلطة يفترض فيها الترسيخ وحماية الجمعيات والتجمعات أمام كل إمكانيات الشطط وتجاوز السلط؛

• ضرورة الاهتمام بالانتباه لمسألة ربط احترام حقوق الإنسان والحريات بالمسار العام للبناء الديمقراطي وتعزيز القيم الديمقراطية وبالتالي طبيعة المناخ السياسي وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في أفق رهان تكريس دولة القانون؛

• تتمين جهود المجتمع المدني في الترافع والدفاع عن تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة وتجدد المطالب الحقوقية لإعادة صياغة القوانين المنظمة لهذه الحقوق الحرص على ملاءمة القوانين المنظمة للحريات العامة على المرجعية الدستورية ومع المرجعية الدولية الناظمة للحق في تأسيس الجمعيات والتجمع السلمي والانطلاق كذلك من مرجعيات مدنية وطنية ذكرت كذلك كنداء الرباط؛

• الوقوف على الإشكاليات العديدة التي تطرحها الممارسة خاصة ما يتعلق بتدبير إيداع ملفات التأسيس والتجديد سواء من خلال رفض تسلم الوصل أو رفض إيداع الملف بشكل نهائي والاختلاف في شروط تقديم الملفات وصعوبات التمويل وضعف دور الوساطة واستمرار التضييق على تمكين الجمعيات من بعض الفضاءات العمومية وعدم احترام أحكام ومقررات قضائية وحتى متابعة بعض أعضاء الجمعيات بسبب أنشطة بعض الجمعيات بسبب أنشطتهم المدنية؛

• الانتباه إلى التراكم الذي استطاعت بناءه المؤسسات الوطنية العاملة في ميدان حقوق الإنسان مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط في إطار الرصد والحماية والترافع؛

• تمسك الفاعلين المدنيين بمطلب إعداد قانون جديد للجمعيات وليس فقط مجرد إصلاح للقانون الموجود يراجع مفهوم الربحية يقدم تصنيف جديد للجمعيات يحافظ على هويتها المدنية يعمل على حماية أطرها المتطوعة ومستخدميها يعترف بالمهن الجمعوية يطور المنافذ للتمويل الوطني يقر نظاما محاسبيا ملائما للجمعيات؛

• الانتباه إلى الشروط الجديدة التي باتت تطرحها حريات الجمعيات والتجمعات على ضوء التحولات السياسية المرتبطة بالعملية الديمقراطية وكذا التحولات المجتمعية الموسومة بالفورة الرقمية وانحصار وضعية الوساطة وتنامي التعبيرات الاحتجاجية.

ثالثا: الديمقراطية وأسئلة الوساطة

واحتفاء باليوم العالمي للديمقراطية، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوما دراسيا حول موضوع « الديمقراطية وأسئلة الوساطة ».وتجلت أهمية اختيار موضوع هذا اللقاء، المنظم بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، في الوقوف على أدوار مؤسسات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية في ترسيخ بناء دولة القانون، وإرساء الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتمتين العلاقة بينهما، وتبيان وظائف ودور كل واحدة من هذه المؤسسات، من أجل تسريع وتيرة الإصلاحات ضمن المسار الجديد الذي اختارته المملكة في ظل دستور 2011.

كما تأتي أهمية هذا الموضوع أيضا اعتبارا لما تطرحه الوساطة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني وكذا كاستجابة للتوصية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي الداعية إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي يصادف تاريخ 15 شتنبر من كل سنة والذي تم الإعلان عنه من قبل الأمم المتحدة سنة 2007. فضلا عن كون هذا اليوم الدراسي يأتي تفاعلا مع التوصية المنبثقة عن أشغال اليوم الدراسي المنعقد خلال السنة الماضية بنفس المناسبة والداعية إلى مواصلة الاحتفاء باليوم العالمي للديمقراطية.

وفي ما يلي الوثيقة الختامية الصادرة عن هذا اليوم الدراسي:

الوثيقة الختامية لليوم الدراسي حول: الديمقراطية وأسئلة الوساطة بالمغرب

إن المشاركين والمشاركات في اليوم الدراسي المنعقد بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية تحت موضوع«الديمقراطية وأسئلة الوساطة بالمغرب»المنظم من طرف مجلس المستشارين يوم07نونبر 2018 بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، والذي عرف مشاركة مستشارين ونواب ومنتخبين وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمركزيات النقابية، وباحثين وأكاديميين...

إذ يستحضرون:

- وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم 33 الصادرة عن جمعية الاتحاد في دورتها 117؛

- الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، لاسيما البند العاشر الذي ينص على أنه»يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والحفاظ على التوازن بين التنوع والتوحد، وبين الفردي والجماعي وذلك من أجل دعم الترابط والتضامن على الصعيد الاجتماعي»؛

- المقتضيات الدستورية ذات الصلة بهذا الشأن وخصوصا الديباجة والفصول 1 و2 و6 و7 و8 و11 و12 و13؛

إذ يسترشدون:

بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلة بالديمقراطية في مختلف جوانبها،ولاسيما فحوى الخطاب الملكي السامي الملقى بمناسبة عيد العرش ليوم 29 يوليوز 2017،وخطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 12 أكتوبر 2018.

إذ يلاحظون بقلق:

-تراجع المغرب في مؤشر التنمية البشرية السنوي خلال السنوات العشر الأخيرة، رغم أن الدولة تخصص ما يفوق 50 % من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية؛

- أن الإصلاحات التي تم القيام بها لم ترقَ لمستوى التطلعات مما أدى إلى ظهور الاحتقان الاجتماعي والاحتجاجات؛

- أن الاحتجاجات التي شهدها المغرب في الآونة الأخيرة كشفت ضعف مؤسسات الوساطة في تأطير المواطنين ولعب دور الوساطة وتخفيف منسوب الغضب؛

- تفاقم أزمة التمثيلية لدى غالبية الأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات المنتخبة وهيئات المجتمع المدني؛

- تزايد أزمة مصداقية النخب السياسية التي تقوم بدور الوساطة بين المواطنات والمواطنين والسلطة السياسية من خلال المؤسسات، وفشلها في القيام بأدوارها في تمثيل المواطنين في المؤسسات المنتخبة والتعبير عن أصواتهم وتطلعاتهم والاستجابة لمطالبهم الملحَّة لدى صانعي القرار؛

- أن أزمة الثقة بين المواطنين والمؤسسات ليست وليدة هذه المرحلة، بل إن بوادرها ترجع إلى أوائل الألفية الحالية، حيث بدأنا نلمس تقلص دور الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية، والأسرة، والمدرسة، ومختلف الآليات الأخرى، كالإعلام والاتصال...، في تنظيم وتأطير المجتمع.

- أن أزمة الثقة وليدة عدة عوامل، من ضمنها: ظهور وتطور وسائل جديدة للوساطة أفرزتها الثورة الرقمية، وضعف حكامة المؤسسات التقليدية للوساطة،واحتدام أزمة المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام، وتدهور الأوضاع الاجتماعية وتفاقم الفوارق المجالية؛ وهي عوامل أدت كلها إلى الشعور بعدم الرضى، والحيف، والإقصاء، والتهميش، وانسداد الآفاق وإغلاق باب الأمل في غد أفضل، خاصة لدى الشباب.

- أزمة علاقة السياسات العمومية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على رأسها مشروع الجهوية المتقدمة وما يترتب عنه من غياب الحكامة في معالجة الملفات المحلية والجهوية الشائكة، ومن سوء تدبير مشاريع التنمية والمرافق العمومية وضعف النخب المحلية ومحدودية أدوارها وتدخله؛

- وقوع اختلال جوهري وفجوة عميقة ومعقدة في معادلة التعايش السياسي والمجتمعي، واتساعها سيولد إحباطًا وسخطًا في أوساط المجتمع مما سيعمل على زعزعة الاستقرار ودفع المواطنين إلى الاحتجاج بمختلف أشكاله ومن خلال قنوات وآليات جديدة؛

إذ يؤكدون على أن:

هيآت الوساطة المؤسساتية قد أصبحت بالإضافة إلى مؤسسات الحزبية والنقابية ومنظمات

المجتمع المدني،تشكل جزءا من البناء الحديث للدولة، يوفرلها الدستور بنية قانونية هامة، ويضمن لها استقلالية عملها (الفصل 159 من الدستور)،وهي الاستقلالية التي عززتها قرارات المجلس الدستوري (قرار924/2013 وقرار932/2014)..

- أهمية الاستثمار الأمثل للإمكانيات الاستراتيجية التي أقرها الدستور في مجال تقوية آليات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية التمثيلية و في مجال إرساء إطار مؤسساتي متكامل لآليات الديمقراطية التشاركية؛

تحقيق التنمية الحقيقية يتطلب نخبا سياسية وإدارية تشعر بوعي عميق تجاه مسؤولياتها، نخب عارفة تنتج وترسم الاستراتيجيات ونخب فاعلة سياسية تترجمها ميدانيا؛

- السلم الاجتماعي رهين بضمان شروط الحكامة المسؤولة والتدبير التشاركي للسياسات العمومية مركزيا وترابيا؛

- الحاجة الماسة إلى وعي جماعي منبثق عن حس مواطناتي، نابع عن وطنية حقة تجعل من كل مكونات مجتمعنا مسؤولة عن مآل الأمة برمتها، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة إحداث قطيعة مع تعامل كافة مكونات المجتمع مع الشأن العام، عبر تطوير قيم وسلوكيات تتميز بالمواطنة، والوطنية، ممزوجة بالتحلي بروح المسؤولية والضمير المهني؛

- الحكامة السياسية تبنى على أساس التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين وفي ظل غياب تنشئة سياسية لا يمكن لنا أن نتحدث عن وجود أحزاب أصلا؛

- تأخر تفعيل الجهوية المتقدمة، وعدم توفق الأحزاب السياسية في تزكية نخب مؤهلة لتدبير الشأن العام، مؤشرات تعكس في العمق فشل السياسات العمومية في الكثير من المناطق والقطاعات وتفسر اتساع دائرة الاحتجاجات بالمغرب.

- الوساطة هي الالية المثلى لترقية ثقافة التغيير والتحول السياسي السلمي.

إن المشاركات والمشاركين إذ يعتبرون أن:

1. الوساطة وسيلة نبيلة لإعمال حق من حقوق الإنسان وقيمة أساسية من قيم حقوق الإنسان ألا وهي العيش المشترك والحوار والنقاش الحر؛

2. الثقة في مؤسسات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية بمثابة رأس مال رمزي ذي طابع اجتماعي وسياسي يزيد منسوبه وينقص حسب درجات ونوعيات استجابة الفاعلين العموميين للطلبات

المجتمعية على الحقوق، ومن ثم يتعين اتخاذ مسافة نقدية من أي «خطاب قدري» وغير مدعم علميا، حول أزمة الثقة أو فقدانها التام.

3. عدم كون أزمة النسيج الوطني للوساطة السياسية و الاجتماعية و المدنية قدرا محتوما، بقدر ما يمكن اعتبارها عنوانا على أزمة نمو الديمقراطية المغربية؛

4. الديناميات الاحتجاجية كفرصة تاريخية لتجديد النسيج الوطني والترابي للوساطة ببلادنا عبر إدماج فاعلين جدد، وقضايا جديدة، وابتكار حلول مؤسساتية جديدة في إطار دستوري لم تستنفذ إمكانياته في هذا المجال بعد.

يدعون إلى:

-ضرورة القيام بمراجعات جذرية في مؤسسات الوساطة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع المغربي؛

- ترسيخ الوساطة كثقافة لا كممارسة ظرفية، بمعنى جعلها سلوكا قبليا واستباقيا قبل انتشار العنف واندثار رأس المال الاجتماعي؛

-تقوية آليات المراقبة والتتبع والتقييم، وكذا إعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ضمانا لفعلية الحكامة المسؤولة التي تعتمد الإنصات للساكنة، وفق مقاربة تشاركية تجعل من خدمة المواطن وحاجياته وطموحاته هدفها الأساس؛

-ضرورة تطوير علاقة جديدة، على كل المستويات، مع الانتباه إلى عامل الزمن في مجال تدبير الشأن العام، ولن يتأتى هذا إلا من خلال احترام الالتزامات إزاء المواطنين، والقطع مع هدر الزمن الاجتماعي والسياسي في تدبير الشأن العام، المفضي إلى فقدان الثقة في المؤسسات؛

-تقوية مؤسسات الوساطة، خصوصا الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية، عن طريق تأهيلها ودعمها ماليا؛

- القيام بتعاقد جديد بين الدولة والمجتمع، وبين الأحزاب والمواطنين، وبين المقاولين والعمال، وبين النخبة والمجتمع، حتى يساهم الجميع في تقوية الروابط الاجتماعي، والعيش المشترك في إطار مؤسسي تسوده الثقة بين كافة مكونات الأمة، وما من شك في أن دور المدرسة، والأسرة، ووسائل الإعلام والاتصال تبدو حاسمة لبناء وإشاعة هذا الوعي الجماعي الوطني الجديد؛

-توفير شروط المواطنة الحقة للساكنة، بدءا بتلبية حاجياتها الأساسية، عبر تمكينها من تملك كامل

حقوقها الأساسية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والبيئية، وتلك المتعلقة بمشاركتها في الحياة السياسية الوطنية. وهذا ما يجعل من العدالة الاجتماعية، ومن الديمقراطية السياسية في صلب أي عملية دائمة لتحويل الاحتجاج إلى تعبئة من أجل الوطن، وفي خدمة نمائه الاقتصادي ووحدته وتلاحمه؛

- مراجعة مؤسسات الوساطة لذواتها بصفة جذرية، وأن تدخل في مرحلة إعادة بنائها وفق مقاربات جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع، والتي أفرزت جيلا جديدا من المواطنين بوعي عميق بما يجري، وأصبحت لديهم سلطة كبيرة في التنظيم الذاتي، وقدرة حقيقية، منظمة وعفوية في الآن نفسه، على الاحتجاج لمواجهة أوضاعهم فرادى وجماعات ؛

- دعوة كافة مكونات المجتمع إلى التحلي بحس عال من الوطنية والمواطنة، وبقيم العطاء، والتضحية، ونكران الذات، وتغليب المصلحة العليا العامة، والوحدة من أجل البناء، والاحتكام إلى الحوار الهادف والمسؤول في إطار الحفاظ على المكتسبات والتشبث بالثوابت؛

- إعادة النظر في الكيفية التي تشتغل بها الأحزاب السياسية باعتبارها هياكل وأدوات للوساطة السياسية بدونها تفقد الديمقراطية جميع دلالاتها باعتماد التواصل الدائم مع المواطنين، والقيام بمبادرات تخرجها من الانتظارية وتجنبها العزوف الانتخابي للمواطنين...؛

- تنظيم مناظرة وطنية تشارك فيها كل مؤسسات الوساطة، تعمل على البحث عن سبل استنهاض فعل المشاركة المواطنة ومأسسة الاستجابة الفورية لمطالب المجتمع وتقوية دعائم الوساطة الاجتماعية والسياسية؛

- يدعون مجلس المستشارين لمواصلة احتضان النقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بشأن قضايا الديمقراطية، والعمل على صياغة مخطط برلماني لتقوية آليات الوساطة.

رابعا: تجارب المصالحات الوطنية

وبغرض تقاسم التجارب حول تجارب المصالحات الوطنية, نظم مجلس المستشارين بتنسيق مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية، وذلك بمقر مجلس المستشارين يومي 17 و18 يناير 2019.

وتندرج هذه الندوة في إطار تنزيل برنامج عمل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يرأسها السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، والذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وعرفت هذه الندوة الدولية عرض ومناقشة مجموعة من التجارب الناجحة لعدد من الدول التي عاشت أزمات سياسية واجتماعية وصراعات إثنية قبل أن تنخرط في مصالحات وطنية أفضت كل تجربة منها إلى مآلات مختلفة. وقد شارك في هذا الحدث شخصيات وفعاليات حقوقية وطنية ودولية بارزة في مجال المصالحة والعدالة الانتقالية، ورؤساء برلمانات وطنية وجهوية بأمريكا اللاتينية وإفريقيا والعالم العربي.

ويعد اللجوء إلى لجان الحقيقة والمصالحة، بمثابة آلية لتطبيق العدالة الانتقالية لمعالجة وطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان جراء الأزمات التي عرفتها بعض الدول، التي تعاني من أزمات أو صراعات أو حروب، للعمل والمبادرة، وأيضا مخرجا للبحث عن الطريقة الأنجع الكفيلة بوضع حد للأوضاع المأساوية التي تفرزها الحروب، وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار وإقرار العدالة، وتقوية دولة الحق ودمقرطة المؤسسات، وتوفير شروط الانتقال الديمقراطي.

وقد اعتمد المشاركون والمشاركات الإعلان التالي:

إعلان الرباط حول المصالحات الوطنية

إن المشاركين والمشاركات في «الندوة الدولية حول تجارب المصالحة الوطنية» المنعقدة بالرباط بالمملكة المغربية يومي 17 و18 يناير 2019 بمبادرة من مجلس المستشارين بالمملكة المغربية وبشراكة مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، والتي تندرج في إطار تفعيل برنامج عمل الرابطة، وبعد العروض والنقاشات والتعقيبات المستفيضة، **إذ يسجلون:**

I. أهمية انعقاد هذه الندوة الدولية باعتبارها محطة وازنة لاستمرار التعبئة الجماعية من أجل توفير أدوات المصالحة الوطنية في مواجهة بؤر التوترات العنيفة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم.

II. المستوى العالي للنقاش الذي دار على مدى يومين كاملين من عمر الندوة والتي شارك فيها وفود برلمانية عن الاتحاد البرلماني العربي وبرلمان عموم إفريقيا وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب وبرلمان

المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا وشخصيات من هيئات ومؤسسات منتخبة واستشارية وخبراء من مؤسسات معنية مختلفة ونشطاء من المجتمع المدني.

III. تنوع وغنى التجارب المختلفة المعروضة خلال الندوة في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في عدد من البلدان المشاركة من إفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية.

IV. وإذ يستحضرون منطوق وروح المواثيق والمبادئ التالية:

1. ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف المؤرخة 12 غشت 1949 وبروتوكوليها الإضافيين المؤرخين 7 يونيه 1977 ، وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة في ا لقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإعلان وبرنامج عمل فيينا.

2. قرار الجمعية العامة 20/147 12المؤرخ في 16 دجنبر 2005، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

3. قرارات لجنة حقوق الإنسان بشأن كل من: حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، والإفلات من العقاب، و الحق في معرفة الحقيقة.

4. قرار مجلس حقوق الإنسان 18/7 الذي أنشأ المجلس بموجبه ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، وبقيام المجلس بتعيين مكلف بهذه الولاية في دورته التاسعة عشرة.

5. تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة الواردة فيهما.

6. مذكرة الأمين العام الإرشادية بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية، الصادرة في مارس 2010.

7. مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال مكافحة الإفلات من العقاب.

8. تقارير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، التي يسلِّط فيها الضوء على السُبُل التي يسهم بها تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم

التكرار، بوصفها مجموعة من التدابير المتعاضدة، في توطيد سيادة القانون. وتلك التي يشدد فيها على ضرورة تصور تدابير العدالة الانتقالية وإنشائها على نحو يتماشى مع سيادة القانون إذا ما أُريدَ تحقيق استدامة صكوك تعزيز الحقوق.

V. وإذ وقف المشاركون والمشاركات على:

- أن التجارب المعروضة والعديد من التجارب المماثلة تفيد بأن لكل حالة وضعها الخاص حسب سياقات كل بلد وأنه ليس ثمة نموذج مرجعي أوحد صالح لمواجهة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

- أن المصالحة والعدالة الانتقالية لا يجب أن تنحصر في المطالبة بالعدالة الجنائية فقط، بل يجب أن تتم موازنتها بالحاجة إلى السلم والديمقراطية والتنمية العادلة وسيادة القانون، كما أن السياقات الانتقالية قد تتضمن قيودا تحول دون إقدام بعض الحكومات على اعتماد إجراءات قضائية خاصة.

- أن آليات المصالحة والعدالة الانتقالية لا زالت مجالا حديث النشأة بالرغم من نجاحها وقبولها على صعيد واسع في الديمقراطيات الجديدة.

- أن آليات المصالحة والعدالة الانتقالية لا تسعى إلى عدالة جنائية بأثر رجعي وبأي ثمن، ولا تسعى إلى الحفاظ على السلم على حساب حق الضحايا في العدالة.

- أن آليات المصالحة والعدالة الانتقالية تؤكد على ضرورة إرساء توازن بين الأهداف على اختلافها وتنافسها، اعتمادا على القانون الدولي والامتيازات والإكراهات المحلية وعلى صياغة سياسة عقلانية وعادلة.

- أن آليات المصالحة والعدالة الانتقالية تركز على «منهج يضع الضحايا في قلب المقاربة» للتعامل مع ماض عنيف سواء من حيث مساره أو نتائجه.

- أن مشروعية آليات المصالحة والعدالة الانتقالية يمكن قياسها بمدى اعتراض الضحايا عليها أو دعمهم لها، وإلى أي درجة يمكنهم المشاركة فيها والاستفادة منها.

VI. وإذ اعتبر المشاركون والمشاركات الوضع العام في عالم اليوم المتسم بتصاعد التوترات الدولية والجهوية واستمرار محاولات بسط الهيمنة ونشر خطاب الكراهية، وينبهون إلى خطورتها باعتبارها

تهديدا للحقوق والحريات وإضعافا للاستراتيجيات المطلوبة اليوم والمتمثلة في نشدان التوجه نحو المصالحات الوطنية بما يمهد لإعمال مبادئ العدالة الانتقالية ويحصن من الانزلاق مجددا نحو التناحرات الداخلية ويرسخ الانتقالات نحو الديمقراطية، فإنهم:

1. يجددون التأكيد على الطابع الاستراتيجي للاختيار المتعلق بالمصالحة الوطنية وسلك سبيل العدالة الانتقالية كاختيار ثابت وكآليات مطلوبة في المقام الأول من أجل إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة وضحايا الصراعات المسلحة وضمانات عدم التكرار والكشف عن الحقيقة.

2. يستحضرون السياقات التاريخية التي أثرت على مسار العديد من البلدان التي عانت من المرحلة الاستعمارية ومترتباتها على مستوى مواجهة معضلات التنمية وإقامة العدالة الاجتماعية وترسيخ دور المؤسسات.

3. يذكرون بالأهمية البالغة لربط مخرجات مسلسل المصالحة والعدالة الانتقالية بسياسات مندمجة في ميادين محاربة الإفلات من العقاب وإشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان والبناء المؤسساتي والعدالة الاجتماعية.

VII. ويؤكد المشاركون والمشاركات على أن:

- العنصر الحاسم في استحداث آليات المصالحة والعدالة الانتقالية يتمثل في توافر إرادة الدولة وإرادة القوى الفاعلة في المجتمع لمواجهة الماضي بكل جرأة وشجاعة وكذا بناء المستقبل واسترجاع الثقة؛

- العدالة الانتقالية ترتكز على متطلبات أساسية تتمحور حول الحق في العدالة والحق في الحقيقة والحق في جبر الأضرار وضمانات عدم التكرار وهي عناصر متصلة بعضها ببعض من الناحيتين المفاهيمية والتجريبية، وإن بوسعها إكمال بعضها بعضا؛

- المصالحة في الانتقالات السياسية تتخذ عدة أشكال من بينها المصالحة السياسية والاجتماعية والثقافية وفتح النقاش الصريح حول حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأسبابها وتحليل سياقاتها وإغناء الذاكرة الجماعية واسترجاع الثقة بين مكونات المجتمع واقتراح إصلاحات لضمان عدم تكرار ما جرى وعدم التطبيع مع الإفلات من العقاب؛

- المصالحة يجدر أن تشمل أيضا الأشكال الأخرى للعنف السلبي من قبيل الفقر والإقصاء والفساد والبطالة والتمييز والتعصب الإثني والديني؛

- المصالحة والعدالة الانتقالية تلعب دورا رئيسيا في تعزيز سيادة القانون وتحقيق السلم وحل الأزمات. وأن وضع نموذج للمصالحة يجب أن يكون منسجما مع خصوصيات كل دولة وأن تعمل هذه الأخيرة على بناء مصالحة شاملة وتامة؛

- مواجهة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان يستلزم صدقية آليات المصالحة والعدالة الانتقالية، وكذا الحرص على تجنب انفصالها عن الواقع الميداني وحشد دعم المجتمع المدني، فضلا على أن تنفيذ وتتبع التوصيات يعتبر عنصرا حاسما في النجاح وتحقيق المصالحة وضمان الاستقرار والأمن؛

- أهمية تشجيع واعتماد التقاليد التصالحية المحلية المنصفة بحسب المسارات الخاصة بالعدالة الانتقالية؛

- أهمية دور الإعلام النقدي والبناء في مرافقة مسارات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية؛

- أولوية العوامل الداخلية لكل بلد في الدفع بهذه المسارات مما يحصنها من التدخلات الخارجية والهيمنية؛

- حيوية التدابير التفعيلية لقرارات البرلمان العربي في دعم مسارات المصالحة في المنطقة العربية؛

- أولوية حل الصراع في الشرق الأوسط على أساس إقرار حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة طبقا لقرارات الشرعية الأممية، مما سيكون له عميق الأثر في الدفع بمسارات المصالحات الوطنية في دول المنطقة.

VIII. ويوصي المشاركون والمشاركات:

• الاتحاد البرلماني الدولي بـ:

- بلورة ورقة إطار لسياسة العدالة الانتقالية بغاية تعميق الروابط بين المصالحة والحكامة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلم والأمن والعدالة الاجتماعية؛

- إعداد دليل استرشادي حول العدالة الانتقالية؛

- بحث إمكانية خلق مجموعة تفكير مختلطة لإعداد ورقة توجيهية لمواكبة تفعيل دور البرلمانات في مختلف أطوار ومسارات المصالحة وفقا للأدوار المنوطة بها دستوريا.

• المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بـ:

- استثمار مبادئ بلغراد الناظمة للعلاقة بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لتوقيع مذكرات تفاهم حيثما لم يتم ذلك قصد تعزيز دور البرلمانات في مسارات العدالة الانتقالية؛

- إشراف التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على إنجاز دراسة مقارنة حول القوانين التي سنتها البرلمانات الوطنية حول إنشاء آليات العدالة الانتقالية مذيلة بتوصيات لتيسير عمليات إعداد القوانين مستقبلا ومرافقة التجارب الحديثة والطارئة في مجال العدالة الانتقالية؛

- بحث إمكانية بلورة مبادئ توجيهية بشأن دور البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مسارات المصالحة والترافع لدى مجلس حقوق الإنسان الأممي من أجل استصدار قرار بهذا الشأن.

• البرلمانات الوطنية بـ:

- بلورة النصوص التشريعية ذات الصلة بجبر الأضرار والعدالة وإطار مراقبة السياسات العمومية من منظور العدالة الانتقالية؛

- تدعيم الآليات الرقابية القائمة وتوسيع مهامها لتشمل رصد أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام ومساءلة العمل الحكومي بشأن تنفيذ مخرجات هيئات الحقيقة والمصالحة؛

- جعل المؤسسة البرلمانية ليس فق فضاء للحوار المجتمعي الحر والمفتوح بل آلية استباقية لاحتواء الأزمات والإنذار المبكر بإمكانات حدوثها؛

- الحرص، أثناء مناقشة والمصادقة على الميزانية العامة للدولة، على مبادئ الإنصاف والجبر الجماعي والمجالي للأضرار تجنبا للاحتقانات وضمانا لديمومة الاستقرار الاجتماعي.

وفي الختام يوصي المشاركون والمشاركات، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي:

1. بعرض هذا الإعلان على كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الاتحاد البرلماني الدولي ؛

2. بالتعاطي الايجابي مع دعوة الوفد الليبي المتعلقة بتشكيل لجنة فنية حول التجارب الناجحة في مجال العدالة الانتقالية لمساعدة الأشقاء في ليبيا على إطلاق دينامية المصالحة الوطنية.

خامسا: العدالة الإجتماعية

وفي سياق مواصلة مسار التناظر والتداول بشأن العدالة الاجتماعية، نظم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد أديناور، المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية، في موضوع «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»، وذلك يوم 20 فبراير 2019 انطلاقا من الساعة التاسعة صباحا بمقر المجلس.

وتشكل الحماية الاجتماعية أحد أهم الأوراش التنموية، ليس فقط بالمغرب، ولكن في العالم أجمع، إذ أفردت لها خطة التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في شتنبر 2015 تحت شعار «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، حيزا مهما وفريدا، انطلاقا من الهدف الثامن المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وخاصة المقصد المرتبط بالتشغيل.

ويعد الفصل 31 من دستور المملكة المغربية، الذي ينص على أن «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية؛ الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ السكن اللائق؛... الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق...»، مرجعية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2000.

ويفرض البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، استحضار «مجموعة من الرهانات، التي يتعين التعاطي معها بكل جدية وموضوعية، وبروح الابتكار، ومن بينها على الخصوص، إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلاقتها بالإكراهات المطروحة على تدبير المنظومات الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية «كما أشار إلى ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم 19 فبراير 2018، إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية.

وعرف المنتدى مشاركة الحكومة، وشركاء مجلس المستشارين وهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية رؤساء الجهات، كما تميز هذا الحدث بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية،

والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمركزيات النقابية، والمنظمات المهنية، وفعاليات المجتمع المدني المهتمة بمجال الحماية الاجتماعية.

واستهدف مجلس المستشارين، من خلال هذا المنتدى السنوي، بلورة مخرجات عملية بشأن موضوع الحماية الاجتماعية في ارتباط بالعدالة الاجتماعية، وذلك عبر مشاركة فاعلين مؤسساتيين وسياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين وخبراء وجامعيين، في أربع لحظات أساسية تتوزع عليها أشغال هذا المنتدى:

- الحماية الاجتماعية: رؤى متقاطعة؛
- حكامة أنظمة الحماية الاجتماعية؛
- الاستهداف في برامج الدعم الاجتماعي؛
- استدامة وتمويل برامج الدعم ومنظومة الحماية الاجتماعية.

ويذكر أن المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، ينظم من قبل مجلس المستشارين وشركائه في إطار الاحتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي يصادف عشرين فبراير من كل سنة كما أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007، كما يندرج في إطار استمرار احتضان المجلس للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وقد نظمت النسخة الأولى للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يومي 20-19 فبراير 2016 تحت شعار» تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك «، كما نظمت النسخة الثانية للمنتدى يوم 20 أبريل 2017، تحت شعار «مأسسة الحوار الاجتماعي.. مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»، في حين نظمت النسخة الثالثة للمنتدى تحت شعار «رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد» يومي 19 و20 فبراير 2018. وفي ما يلي الوثيقة الختامية المنبثقة عن هذه النسخة:

الوثيقة الختامية للمنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية المنعقد تحت شعار «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»، 20 فبراير 2019

إن المشاركين والمشاركات في المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية المنعقد تحت شعار «الحماية

الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»المنظم من طرف مجلس المستشارين يوم 20 فبراير 2019، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد أديناور، والذي عرف مشاركة برلمانيين ومنتخبين وممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنيةوعن الهيئات السياسية والمهنية والنقابية وممثلي الجهات ومختلف المجالات الترابية والمجتمع المدني، وباحثين وأكاديميين...

إذ يستحضرون:

-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 في مادته 22؛

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 في المادتين 9 و10؛

-اتفاقيات منظمة العمل الدولية وأساسا الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي (1952)، والتوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية (2012)؛

-صكوك الأمم المتحدة الرئيسية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ونذكر منها أساسا:

.الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5)؛

. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

. اتفاقية حقوق الطفل (المادة 26)؛

. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة 27)؛

. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 28)؛

.أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي يدعو الهدف الفرعي 1-3 منها إلى استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة للجميع على الصعيد الوطني، ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول سنة 2030؛

-المقتضيات الدستورية ذات الصلة بهذا الشأن وخصوصا الفصل 31 الذي ينص على أن «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من ...: الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ ... الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق...»،

والفصل 35 الذي يؤكد على أنالدولة تضمن «حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، كما تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة». وتسهر الدولة «على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا».

إذ يسترشدون:

- بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلة بالحماية الاجتماعية في مختلف جوانبها، ولاسيما فحوى الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم 19 فبراير 2018، إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية، والخطاب الملكي السامي الملقى بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2018؛

-توصيات تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 وخاصة منها ما يتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية؛

-التوصيات والآراء والتقارير المرجعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات الحماية الاجتماعية.

إذ يلاحظون بقلق:

- أن المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، تواجه العديد من النقائص والتحديات التي تحد من وقعها الفعلي على الساكنة المستهدفة؛

- أن السياسات العمومية في مجال الدعم الاجتماعي تتسم بالتشتت المفرط للبرامج وضعف في التنسيق بين المتدخلين، الشيء الذي ينتج عنه أحيانا حالات عدم الإنصاف، إذ يستفيد منها بعض الأشخاص الميسورين، في الوقت الذي يتم فيه إقصاء البعض ممن هم في أمس الحاجة إلى الحماية؛

- أن أنظمة التأمين الاجتماعي، وخصوصا تلك المتعلقة بالتقاعد، توجد في وضعية صعبة تتميز بتعدد الأنظمة وعدم الانسجام فيما بينها، ومحدودية معدل تغطية الفئات النشيطة والعجز الهيكلي لبعض الأنظمة الذي يهدد ديمومتها وغياب الجسور بين هذه الأنظمة وتنوع أساليب وطرق حكامتها؛

-أن برامج الدعم الاجتماعي تتميز بدرجة عالية من التشتت، مع تعدد المتدخلين وتنوع الإجراءات، وضعف التنسيق، ومحدودية التغطية، الشيء الذي ينتج عنه التداخل والتكرار في بعض البرامج

الموجهة لبعض الفئات الاجتماعية، وفي نفس الوقت إقصاء أو قصور في تغطية فئات أخرى؛

- أن غياب رؤية شاملة وموحدة تتضمن أهدافا وأولويات واضحة وتوزيعا للأدوار والمسؤوليات بين المتدخلين، جعلت نظام الحماية الاجتماعية يتسم بالتشتت المفرط، فمن جهة أدى تعدد العناصر المكونة له (أكثر من مائة) والتي تم تصميمها وإرساؤها عبر مراحل وفي ظروف معينة، بغرض تلبية الاحتياجات الخاصة لفئات محددة من الساكنة، إلى انعدام الرؤية شمولية وصعوبة الإلمام بآثارها المتقاطعة. ومن جهة ثانية، فإن تعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم ينتج عنه أحيانا تداخل البرامج وارتفاع كلفتها مع صعوبة حصر المسؤوليات؛

-غياب منظومة مندمجة لتتبع وتقييم نظام الحماية الاجتماعية، أدى إلى ندرة المعلومات حول النفقات الحقيقية في مجال الحماية الاجتماعية، وحول المستفيدين فعليا منها، وآثارها على ظروف عيشهم؛

- غياب سجل اجتماعي موحد كفيل بملاءمة آليات وطرق الاستهداف، وعدم دقة ووضوح معايير الأهلية المعتمدة، نتجت عنه أخطاء في الاستهداف: إدماجا وإقصاء، وأثر سلبا على فعالية ونجاعة العمل الحكومي في هذا المجال وحدَّ من آثاره على الساكنة المستهدفة؛

- عدم اكتمال هندسة النظام الحالي للضمان الاجتماعي بسبب غياب آلية تعويض حقيقية عن فقدان الشغل وتحمل حوادث الشغل والأمراض المهنية، ذلك أن تدبير مخاطر حوادث الشغل، باعتبارها تدخل في نطاق المسؤولية المدنية للمشغلين، موكول لشركات التأمين الخاصة عوض إدراجها في المنظومة المؤسساتية المنظمة للتضامن الاجتماعي.

إذ يؤكدون على:

- أن الحماية الاجتماعية أضحت تعتبر وسيلة رئيسية لتثمين الرأسمال البشري ولتعزيز الحقوق الاجتماعية للأفراد وللحفاظ على الروابط الاجتماعية، وأداة تعتمد لتحقيق تأثير مزدوج: من جهة على النمو الاقتصادي بصفة عامة ومن جهة أخرى على التماسك والاستقرار الاجتماعي؛

-أن إرساء نظام جديد للحماية الاجتماعية بدل شبكات الأمان الحالية، التي تتميز بتعددها وارتفاع كلفتها ومحدودية فعاليتها، يشكل دعامة أساسية لا محيد عنها في بناء نموذج تنموي جديد ضامن للتماسك الاجتماعي وقادر على إدماج جميع الشرائح الاجتماعية في عملية خلق واقتسام الثروة؛

- أن المغرب يأتي في مرتبة متأخرة وراء دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والدول الناشئة، التي يبلغ فيها المعدل المتوسط للنفقات الموجهة للحماية الاجتماعية من ناتجها الداخلي

الخام٪20 و٪15 على التوالي؛

- أن التمويل المخصص لنظام الحماية الاجتماعية في حدود نسبة ٪5 أو ٪6 من الناتج الداخلي الخام، يبقى دون المستوى الكفيل ببناء منظومة متكاملة وقوية؛

- أن انخراط الفاعلين المحليين يشكل دعامة أساسية من أجل إرساء نظام فعال للحماية الاجتماعية، إلى جانب هيئات المجتمع المدني التي يتعين إعطاءها المكانة التي تستحقها كفاعل أساسي في تعبئة الموارد وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة.

يدعون إلى:

- توفير نظام مندمج ومتناسق للحماية الاجتماعية يروم تحقيق الحماية للشرائح الاجتماعية الهشة وفق مبادئ العدل والفعالية والإنصاف والشفافية، من أجل تحقيق التنمية العادلة والشاملة والمستدامة، مع العمل على ملاءمة السياسات العمومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع المعايير الدولية، وخاصة من خلال استكمال المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 (1952) بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي؛

- مراجعة المنظومة الحالية للحماية الاجتماعية، وتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها وقدرتها على إحداث الأثر المتوخى على الشرائح الاجتماعية التي تعاني الفقر والهشاشة، وذلك بهدف تثمين مكتسباتها وإصلاح مكوناتها التي لم تعد ناجعة، وتوسيع نطاق تغطيتها والرفع من جودة حكامتها؛

- إعداد إستراتيجية وطنية يتم إكسابها الصفة التشريعية من خلال إصدارها في شكل قانون إطار، تنبثق عن حوار اجتماعي وطني، وتكون بمثابة ميثاق أجيال، وهادفة إلى تعميم الحماية الاجتماعية والتحسين المستمر لمستويات الحماية، ارتكازاً على توازن واضح وديناميكي بين حاجيات البلاد في مجال الحماية الاجتماعية وبين ما تتوفر عليه من موارد؛

- العمل بشكل خاص على التقليص من هشاشة الحماية الاجتماعية المُوجَّهة لأجراء القطاع الخاص أمام انعدام الاستقرار في سوق الشغل، وذلك من خلال توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الأجراء ، وإحداث آلية تضمن لهم التغطية، بواسطة آلية لرسملة الحقوق في شكل نقاط يمكن تعبئتها عند فقدان الشغل؛

- توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية عبر تعميم التصريحات، والوقاية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية لمجتمع مغربي يمر بمرحلة انتقالية، إضافة إلى تحسين الخدمات الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة والهشة؛

- جعل منظومة الحماية الاجتماعية في صلب النموذج التنموي المأمول من أجل إرساء توازن مجتمعي بين جميع الفئات والأجيال؛

- وضع تصور بشأن حكامة هذا النظام بشكل يسمح بإشراك الفاعلين المحليين والقطاع الخاص إلى جانب مكونات المجتمع المدني والتنظيمات المهنية وغيرها، مع تحديد مهام ومجالات التدخل لمختلف الفاعلين، وذلك من أجل تعبئة الموارد الجديدة اللازمة لتطوير الحماية الاجتماعية وضمان استدامتها وفعاليتها، وتبسيط وتوضيح المساطر الإدارية، وضمان الإشراف المؤسساتي الموحد والمتناسق لمنظومة الحماية الاجتماعية، مع السهر على إرساء منظومة شفافة لإنتاج الإحصائيات والمعطيات الدقيقة من أجل التمكن من ابتكار الحلول والترافع لتعميم الحماية الاجتماعية؛

- عقلنة تدخلات المؤسسات العمومية الاجتماعية والرفع من قدراتها للاستجابة لحاجيات المواطنين الأكثر هشاشة؛

- إدماج تغطية المخاطر المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية ضمن الضمان الاجتماعي، تماشيا مع الممارسات والمعايير الدولية، وذلك ضمن منظومة وطنية موحدة وإجبارية وغير ربحية؛

- توسيع التغطية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من العجز والهشاشة نتيجة لخصوصياتها الديمغرافية (دورة الحياة) ووضعها الاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا الإطار يستحسن التفكير في اعتماد آلية للحماية الاجتماعية لفائدة الأطفال، باعتبارها استثمارا أساسيا في أجيال المستقبل، وذلك من خلال تقديم الدعم المباشر المشروط لفائدة أطفال الأسر المعوزة إلى حدود 15 سنة؛

- إرساء نظام أكثر إنصافا من خلال آليات استهداف أكثر نجاعة وديناميكية تمكن من تحديد وتتبع المحتاجين للحماية، دون أن تنتج فئة مستفيدة أكثر من اللازم، مع تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، مع ضمان دخل أساسي، حسب مستوى الموارد، لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، طبقا لتوصية منظمة العمل الدولية رقم 202؛

- تحقيق الاندماج والتكامل بين البرامج المتعددة والانسجام العام لمنظومة الدعم الاجتماعي، بما يضمن الاستجابة بفعالية وبشكل منتظم لحاجيات الفئات في وضعية هشاشة؛

- توفير حكامة جيدة تضمن للنظام الفعالية والكفاءة والشفافية والمسؤولية، عبر تقوية آليات التنسيق والتتبع والتقييم؛

- اعتماد مقاربة مندمجة تكون حاضرة في المنطلق، أي في العمل بشكل وقائي، بحيث تصبح غاية

السياسات القطاعية والإجراءات المعتمدة في إطارها هي الوقاية من المشاكل بدل العمل على حلها؛

- الإصلاح الجذري للتشريعات والمساطر المتعلقة بالمعاينة والتكفل والتتبع، والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، من خلال العمل على الإقرار بكونها تُعتبر مخاطرَ اجتماعية وضمان حمايتها في إطار نظام وطني للضمان الاجتماعي موحد وإجباري وغير ربحي؛

- ضمان استدامة نظام الحماية الاجتماعية بالنظر لحجم احتياجات وتطلعات المواطنين، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، والتغيرات السريعة التي يعرفها عالم الشغل، وكذا الإكراهات المالية والمؤسساتية والجغرافية وغيرها؛

- استثمار كافة الهوامش التي يتيحها الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي الحالي للحماية الاجتماعية، وفي مقدمة الأولويات، استرداد ديون الضمان الاجتماعي التي تقع على عاتق المشغلين؛

- اعتماد التوعية والمراقبة كآليات لضمان الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات واحترامها للقانون الجاري به العمل في مجال الحماية الاجتماعية؛

- توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات التي تتوفر على موارد تؤهلها للاشتراك فيها، والتي بقيت لحد الآن خارج التغطية نظرا لغياب أنظمة ملائمة لها، وبسبب عدم الإلمام بخصوصيات هذه الفئات وبالأخص معايير الدخل لديها؛

- اعتماد التمويل عن طريق الميزانية العامة، أي من خلال مداخيل الضرائب (وكذلك من خلال إمكانية إحداث مداخيل شبة ضريبية خصيصا لهذا الغرض)، للمساهمة في تمويل المساعدة الاجتماعية التي تبقى في نهاية المطاف من مسؤولية الدولة، وذلك بالارتباط بالخيارات السياسية للدولة ولتصورها بشأن النموذج التنموي المأمول وعبر إعداد ميزانية اجتماعية يتم إلحاقها بقانون المالية وتخضع لمراقبة وتصويت البرلمان، بعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين؛

- إعطاء دور فعال للجماعات الترابية في مجال التغطية الصحية الأساسية، والعمل على إحداث آلية للتضامن بين الجماعات الترابية في هذا المجال في أفق إرساء نظام وطني شامل للتغطية الصحية الأساسية على المدى المتوسط، مع إضفاء دينامية جديدة على القطاع التعاضدي وعلى عرض العلاجات على المستوى الاجتماعي والتضامني؛

- إحداث مرصد وطني للحماية الاجتماعية؛

- ضرورة توفير الشروط التحفيزية والرفع من الجزاءات الزجرية، وتقوية جهاز مفتشي الشغل من أجل ضمان احترام المشغلين لالتزاماتهم الاجتماعية والتحلي بالشفافية والمصداقية في تصريحاتهم بأجرائهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي؛

- التفكير في إمكانية إنشاء نظام خاص بمعاش الشيخوخة قائم على مبدأ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني، وذلك على شكل شبكة أمان اجتماعية لضمان حد أدنى من الدخل لفائدة الأشخاص في سن الشيخوخة الذين لا يستفيدون من معاش للتقاعد؛

- إيلاء العناية لوضعية المتقاعدين من مغاربة العالم عبر الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تحدد وضعية معاشاتهم في حالة العودة إلى أرض الوطن؛

- إحداث نظام معاشات عمومي إجباري أساسي، يتم تدبيره وفق قاعدة التوزيع، ويضم الأشخاص النشيطين من القطاعين العام والخاص، يتوحدون في سقف اشتراكات يتم تحديده كمُضاعَفٍ للحد الأدنى للأجور، مع مشاركة الشركاء الاجتماعيين؛

- العمل على ملاءمة أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض فيما بينها، في أفق توحيدها، مع الحرص على اعتماد أفضل مستوى متوفر من الخدمات، لا سيما في ما يتصل بسلة العلاجات ونسبة التغطية ونسبة الاشتراكات، وذلك في أفق إرساء نظام وطني شامل للتغطية الأساسية في بحر خمس سنوات؛

- إحداث هيئة مستقلة لتدبير نظام المساعدة الطبية» راميد»، في أفق توحيد الأنظمة، والتنصيص على التمويل الذي تخصصه الدولة من ميزانيتها العامة لهذا النظام في قانون المالية السنوي، واعتماد نص تشريعي تُحَدَّدُ بموجبه بشكل واضح مساهمات الجماعات المحلية في تمويل نظام المساعدة الطبية؛

- إصلاح حكامة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بما يضمن توازن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وضمان ديمومته، خاصة من خال الرفع من المبلغ الأقصى للاشتراكات في الصندوق بل والعمل على إلغاء أي سقف لهذه الاشتراكات.

- ضمان المشاركة الفعالة للشركاء الاجتماعيين) أرباب العمل والعاملون (في مجموع الهيئات المعنية بالحماية الاجتماعية، مع الحرص على تشجيع مشاركة ممثلي المؤمن لهم فيها؛

النص على مسؤولية مجالس الإدارة في مراقبة أعمال الإدارة، مع الحرص على تفادي تدخل تلك المجالس وأعضائها في تدبير الهيئات المكلفة بأنظمة الحماية الاجتماعية؛

- وضع نظام وطني مندمج للمعلومات في مجال الحماية الاجتماعية، يرتكز على اعتماد رقم تعريف اجتماعي وطني، بما يتيح التقائية نظم المعلومات الخاصة بالحماية الاجتماعية، وإضفاء الطابع اللامادي على المعطيات؛

- إناطة مسؤولية اختيار الدراسات الاكتوارية ومراقبتها العلمية بمجالس الإدارة، وينبغي أن يهم

هذا الإشراف بشكل خاص الجوانب المتعلقة باحترام قواعد المهنية في وضع الفرضيات والتحلي بالموضوعية والشفافية والبساطة، مع السهر على تقديم خلاصات منسجمة وبأسلوب واضح؛

- إناطة مسؤولية النظر في التأثير الاجتماعي والبيئي للتوظيفات المالية التي تقوم بها الهيئات بمجالس الإدارة، من خلال تكليفها بالسهر على سلامة تلك التوظيفات ومردوديتها، وتشجيع الهيئات على تبني مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، لاسيما في مجال توجيه الاعتمادات المالية نحو تمويل الأنشطة ذات الوقع الاجتماعي والبيئي الإيجابي؛

- التسريع بإخراج السجل الاجتماعي لضمان فعالية الحماية الحماية الاجتماعية.

سادسا: الفواريق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات

وتنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع مجلس جهة الدار البيضاء-سطات وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ندوة موضوعاتية حول «الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات «وذلك يوم الأربعاء 03 يوليوز 2019 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بمقر جهة الدار البيضاء-سطات.

ويأتي تنظيم هذه الندوة من قبل مجلس المستشارين بمعية شركائه، في إطار احتضانه للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهمة منه كذلك في تعميق النقاش الدائر على المستوى الوطني حول ورش الجهوية المتقدمة وسبل تنمية الجهات، والحد من الاختلالات الاقتصادية والتباينات الاجتماعية والمجالية.

كما انعقدت هذه الندوة الموضوعاتية في إطار مسلسل انفتاح مجلس المستشارين على أسئلة وتطلعات المجال، ومواكبته بحكم تركيبته واختصاصاته، لورش الجهوية المتقدمة.

وتعتبر مكافحة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ضرورة للحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، اللازمين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يبعث على إدراجها وبرمجتها في صلب ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها المدخل الأساسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تعزيز أدوار الجهات وتمكينها من بناء نموذجها التنموي الخاص استنادا إلى مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات، وتأهيل الأقل منها حظا في التنمية.

وعلى الرغم من أهمية الجهوية لضمان مستقبل أفضل وتطور مستدام، والتأطير الدستوري الذي شملها من خلال جعل المواطن في صميم مسار الورش المتعلق بها، بتمكينه من الاستفادة من أحسن الظروف وتقريب الخدمات، إلا أنه مازالت هناك فوارق مجالية صارخة، وجب معالجتها، بل إن هذه الفوارق والتفاوتات المجالية لا توجد فيما بين الجهات فقط بل هي موجودة داخل الجهات نفسها.

واستهدفت هذه الندوة الجهوية الموضوعاتية، فتح جسور التواصل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بالشأن التنموي من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وبلورة اقتراحات وتوصيات في أفق بناء تصور واضح وشامل للحد من الفوارق المجالية، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، في ثلاث لحظات أساسية تمحورت حول:

- واقع حال الفوارق المجالية بالمغرب؛
- تقليص الفوارق المجالية ورهان الحكامة والديمقراطية المحلية؛
- تعزيز التضامن المجالي ورهان تقليص الفوارق بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين في علاقته مع جهات المملكة، سبق له أن نظم يوم الخميس 28 يونيو 2018، ندوة موضوعاتية بمدينة الداخلة حول موضوع «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، بشراكة وتنسيق مع الجهات الثلاث بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وذلك تنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات. وقد تم تبني الوثيقة الختامية التالية في نهاية أشغال هذه الندوة الموضوعاتية الثانية:

التقرير التركيبي

بشراكة بين مجلس المستشارين و جهة الدار البيضاء سطات، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية وكونراد ايدناور، تم تنظيم الندوة الجهوية الموضوعاتية حول الفوارق المجالية وتحدي التضامن بين الجهات، ودلك يوم الأربعاء 3 يوليوز 2019 بمقر جهة الدار البيضاء سطات.

اللقاء يندرج في إطار سلسلة اللقاءات التي يتشرف مجلس المستشارين بتنظيمها في سياق احتضانه للحوار العمومي المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهمة منه في تعميق النقاش الدائر على المستوى الوطني حول ورش الجهوية المتقدمة وسبل تنمية الجهات، والحد من الإختلالات الاقتصادية والتباينات الاجتماعية والمجالية.

ولقد سعت الندوة، إلى فتح جسور التواصل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بالشأن التنموي لتبادل الخبرات والتجارب، وبلورة اقتراحات وتوصيات لمحاولة بناء تصور واضح وشامل للحد من الفوارق المجالية، على اعتبار أن ورش الجهوية المتقدمة، يعتبر المدخل الأساسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية اعتمادا على تعزيز أدوار الجهات، وتمكينها من بناء نموذجها التنموي الخاص استنادا إلى مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات وتأهيل الجهات الأقل حظا في التنمية، تستند إلى المبادئ والمعايير الدستورية الناظمة من قبيل التعاون والتعاضد والتضامن، المنصوص عليها في دستور 2011، الذي يعلن في ديباجته على«إرساء دعائم مجتمع متضامن،يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم،في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة». والدي يقضي في فصله 31 على أنه «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: ...الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة». وكذلك ما نص عليه الفصل 136 «يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة». والفصل 142 الذي ينص على «يُحدث لفترة معينة ولفائدة الجهات صندوق للتأهيل الاجتماعي، يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات.يُحدث أيضا صندوق للتضامن بين الجهات، بهدف التوزيع المتكافئ للموارد، قصد التقليص من التفاوتات بينها».

لكن وعلى الرغم من المجهود التشريعي والتنظيمي والتدبيري المبذول من أجل تحقيق التنمية ببلادنا، لا تزال المعطيات تؤشر على وجود أعطاب جمة تعرقل المسار التنموي. وفي هذا الصدد، يمكن استحضار الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي وجهه يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية، والذي أكد فيه على أنه «إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.»

ولقد جاءت المداخلات زاخرة بالأمثلة وبالأرقام المثبتة لواقع التفاوتات التي يعرفها المجال الترابي ببلادنا، ليس فقط بين الجهات بل وداخلها ، مما يثبط مسيرة التنمية ببلادنا ويحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة المندرجة في إطار الخطة الأممية 2030 التي انخرط فيها المغرب بكل حماس وإرادة مؤمنا بأنه لا يجب أن نخلف أحدا وراءنا، كما كانت زاخرة بوصفات واقتراحات تروم إيجاد

الحلول من أجل الخروج من الوضعية الراهنة إلى وضعية يطبعها الإنصاف والعدالة، يستفيد فيها كل مواطن مهما كان تواجده الجغرافي من خيرات التنمية كما ينص على ذلك دستور 2011.

ويمكن تلخيص مجموع النقاش الذي دار خلال هدا اللقاء في ثلاث محاور:

المحور الأول: تشخيص واقع التفاوتات بالمغرب

أكد المشاركون خلال هذه الندوة على أن واقع التراب الوطني بات مطبوعا بفوارق متعدّدة الأبعاد بين المجالات:

- فاعتمادا على مؤشر سنوات التأخر لكل جهة عن باقي الجهات، يتبين أن الفرق كبير وشاسع يصل مثلا على مستوى التعليم إلى 20 سنة كفرق بين الجهات، في حين أنه باعتماد مؤشر مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يصل التأخر بين الجهات لحوالي 40 سنة، وهذه المؤشرات توضح أن المغرب يعيش في حقب وأزمنة مختلفة، وهو ما يشكل مصدر قلق حقيقي على الاستقرار والتنمية.

- الفوارق تظل قائمة حتى في أكبر الجهات مثل جهة الدار البيضاء سطات، التي يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، فرغم توفرها على إمكانيات اقتصادية هائلة فإنها تشكو من فوارق كبرى، من قبيل الخصاص في الطرق القروية والولوج إلى الماء الشروب والكهرباء، مما يفيد أن عجلة التنمية تسير بسرعات مختلفة حتى داخل نفس الجهة.

- معدّل الفقر الذاتي)الشعور بالفقر(بلغ حوالي 45.1 في المائة سنة 2014، مقابل معدّل فقر نقدي بلغ 4.8 في المائة، وهذا فارق كبير يمكن أن يُترجمُ درجة الإحباطِ الذي تستشعره هذه السّاكنة إزاءَ قدرة مُحيطها الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي على الاستجابة لانتظاراتها وعلى تحسين ظروف عيْشها.

المحور الثاني: مكامن الخلل/ الأسباب والعوامل

- ضعف إشكاليّة الانخراطِ والمُشَارَكَة الفعْليّة للفاعلين منَ المُجْتمع المدني في مسلسل التنمية الجهويّة والمَحَلّيّة، انسجاما مع القوانين التنظيميّة الثلاثة.

- التأخّر في اعتماد الميثاق المتعلّق باللاتمركز الإداري ونصوصه التّطبيقيّة وبطء في تفعيل صندوقي التأهيل والتضامن الجهويين ؛

- قصور في خلق مشاريع استثمارية كُبرى مشتركة بين عدّة جهات، ذات مستويات تنموية مختلفة، أوْ بين جهاتٍ تتوفّر على موانئ وجهاتٍ داخليّة، الأمْر الذي لا يَسْمَحُ باسْتغلال الإمكانات الكفيلَة بالحَدِّ من الفوارِقِ المجاليّة؛

- تفاوتات هامة على مستوى توزيع الثروة المجالية، ومدى مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني. فالملاحظ، من خلال عدة تقارير وطنية، أن هناك فجوات سوسيو-اقتصادية بين جهوية، وخاصة بميدان التنمية البشرية والاجتماعية، كالولوج لسوق الشغل، الصحة، التعليم... إلخ.

- عدم فعالية آليات الحركيّة الاجتماعيّة التصاعدية لفئات واسعة من السّاكنة، وعن المنظورِ السّلبي تُجاه تراجع مبدأ الاستحقاق وهي حركية ترتبط إلى حدّ كبيرٍ بالتمدرُس وبالتجربة المهنية، كما ترتبط بالوضع الاجتماعيّ العائلي للأبويْن وانتمائهم السوسيو- مهني؛

- القصور في مجال الحكامَة وهو ما يزيد من تعقيد الوضْعيّة، من خلالِ تفاقم انعدام ثقة السّاكنة ضحيّة أشْكال الحيْف والتمييز في السياسات العموميّة ويهدّد التماسُك الاجتماعي؛

- انعدام تجانُس بعض السّياسات العموميّة وعدم فعّاليتها في بعض الأحياء؛

- عدم تناسب الموارد المالية والبشرية المخصَّصة للجهاتِ مع حجم المسؤوليات التي يتعيّن عليها تحمّلها؛

المحور الثالث: اقتراحات وتوصيات

تقدم المشاركات والمشاركون في الندوة بعدد من المقترحات والتوصيات التي همت:

- التأكيد على أهمية التأثير على الفوارق كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية ولتقليص الفقر حتى في فترات الإنكماش الإقتصادي، على اعتبار أن تقليص المفارقات له وقع أهم بكثير على تقليص معدلات الفقر، من النمو الإقتصادي، فتقليص المفارقات بنقطة واحدة يحسن معدل الفقر ب 5.9 % بينما نقطة واحدة في النمو لا تحسن معدل الفقر إلا ب 2.9 %. ومن أجل القضاء على هده المفارقات يتوجب:

- أولا: ضرورة العمل على الأبعاد التي تتحكم في مستوى الفوارق، ويتعلق الأمر بكل من :

1 - معالجة اختلال الارتقاء الاجتماعي والشعور بضعف مبدأ الاستحقاق

- الحد من تردّد وانتظارية أصحاب القرار السياسي وعدم التطبيق الفعليّ للنصوص

2 - معالجة مختلف أشكال الحيف(الامتيازات، الزبونية و المحسوبية، الارتشاء...)

3 - القطع مع مختلف أشكال التمييز(بين الفئات والمجالات الترابية)

4 - ضمان نجاعة وتجانس السياسات العمومية

- ثانيا:ضرورة اعتماد مقاربَة مختلفة للحدّ من الفوارق من خلالِ جعْل الإنسان في صُلبِ الإستراتيجية، وتتكون من ثلاث مراحل متعاقبة:

• مرحلة أولى للتأهيل تهدف إلى رفع مستوى مؤشرات التنمية البشرية للجهات التي تسجّل تأخّرًا مقارنة مع المعدل الوطني؛

• مرحلة ثانية تهدف إلى ملائمة هذه المؤشرات مع المؤشرات المعترف بها على الصعيد الدّولي، سيّما أهداف التنمية المستدامة؛

• مرحلة ثالثة تهدف إلى جعْل الجهات أقطابًا حقيقيّة للتنمية والتنافسية.

ثالثا: الحد من الفوارقِ المجاليّة عبْرتحسينِ الحكامة والديمقراطية المحلّيتيْن، وتعزيز التضامن المجالي، وذلك عبر:

- إعداد برامج التنمية الجهوية بناءً على دِراساتٍ معمّقة تتجاوز التقديرات الميزانياتيّة والمونوغرافيات الجهويّة الوصفية؛

- ملاءمة السياسات القطاعية مع خصوصيات كل جهة، وإعادة التفكير في التنمية الحضرية، وإعادة تحديد الدور المحرك الذي ينبغي أن تقوم به الحواضر في إطار جهوي؛

- تعزيز ريادة الأعمال و المقاولات و تشجيعها، من أجل جذب و استقطاب مستثمرين مستقرين بما يضمن خلق فرص الشغل و الثروات، مما يستدعي إحداث اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال؛

- وضع توصيف لفعالية مناخ الاعمال وآليات تعزيز الاستثمار على مستوى الجهات والأدوار

المستقبلية للمراكز الجهوية للاستثمار بما يضمن الرفع من الفعالية والجاذبية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة للمجالات الترابية؛

رابعا: تطوير الأنظمة المعلوماتية الإحصائية على المستوى الجهوي عبر :

- إحداث جهاز للمعلومات وتنزيله ترابيا عبر اعتماد النهج التصاعدي كقاعدة لجمع المعطيات و إحداث آليات للرصد والتتبع وتنزيلها ترابيا عبر مراصد جهوية؛

- تقوية المرصد الوطني للديناميات المجالية، و العمل على إعداد خارطة طريق لإنشاء المراصد الجهوية. ودلك من اجل إعداد المؤشرات المجالية، وصياغة تقارير جهوية لتحليل الديناميات المجالية على الصعيد الجهوي، وإنتاج الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار ونشر الوثائق والمعطيات، وجعلها في متناول مختلف الفاعلين والشركاء؛

- هيكلة ووضع قاعدة بيانات متقاسمة بشأن المعطيات المجالية بين المنتجين والمستعملين لخدمة التنمية المجالية عبر وسائل التواصل والتكنولوجية الرقمية؛

- جمع ومعالجة وتثمين المعطيات المجالية الجهوية؛

خامسا: بناء مشترك لمسار جديد وطموح جماعي حول الفعل العمومي الترابي، وذلك عبر:

- تحديد التوجهات الأساسية للدولة في مجال إعداد التراب والتنمية المجالية على المستوى الوطني، البيجهوي، والجهوي؛

- تعزيز التماسك المجالي للتدخلات العمومية على مستوى التراب الوطني؛

- ضمان تناسق وتمفصل بين اختيارات التهيئة والتأطير لوثائق التخطيط الاستراتيجي المجالي.

سادسا: تعزيز صلاحيّات الجهات في اتخاذ القرار، من خلال:

- وضع التحفيزات وآليات المواكبة الضرورية لتمكين الجهات والجماعات من ضمان الإعمال الفعلي لمبادئ التعاون بين الجماعات والتعاون بين الجهات والتعاقد (الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الدولة/الجهة/العمالة أو الاقليم/الجماعة)؛

سابعا: دعم مالية الجهات عبر:

- الإسراع بتفعيل الصندوقيْن المخصّصيْن لدعم تنمية الجهات، ووضْع معايير لتوزيع الموارد بين الجهات، مصحوبة بِمُؤشّراتٍ لتتبّع أداء ونجاعة الموارد المخصَّصَة؛

اعتماد معايير ملائمة أكثر في مجال توزيع العائدات الضريبيّة على الجهات، بالجمْع بين معايير الأعباء= النفقات ومعايير الإمكانيات الضريبية «potentiel fiscal»، عوضَ الاقتصار على معايير ترتبط بحجم السّاكنة والمساحة المعمول بها حاليًا؛

- استعمال نظام لتنقيط أداء الجهات، كمعيار إضافي يكرّس مبدأ المنافسة بين الجهات في توزيعِ الموارد تَبَعًا للمجهودِ الضّريبيّ المبذول؛

- تبسيط أكبر للنظامِ الضريبي المحلّي، مع التّقليص مِنْ عدد الرّسوم والحدّ من تعدد المتدخِّلين؛

- اعتماد قواعد ميزانياتيّة تعمل على الحدّ من مستوى العجز أو من نِسْبة المديونيّة على مستوى ماليّةِ الجماعات الترابية إلى عتباتٍ محَدَّدَة بكيفيّة قبْليّة، من أجل تجنّب المخاطر المعنوية والمديونيّة المُفرطة؛

- تعبئة الطاقات والموارد البشرية والمادية واللوجيستيكية وترشيد استثمارها لتأمين تدبير جيد للمسار التنموي؛

ثامنا : تنمية المناطق القروية و الجبلية عبر:

- النهوض بحكامة مسؤولة مرتكزة على المقاربة الجهوية، وذلك عبر إعطاء الأولوية لوضع سياسة عمومية موجَّهة لتنمية المناطق الجبلية، وفقا لمقاربة تشاركية (و/أو حواروطني). ويتعين أن يتم تنزيل هذه السياسة على المستوى الجهوي والمحلي مع مراعاة خصوصيات كل سلسلة جبلية (المؤهلات، الإكراهات، الوضعية التنموية)؛

- تعزيز الخدمات العمومية في المناطق القروية وتدعيم الروابط بين المجالات الحضرية والقروية، وتقوية الحكامة التي تأخذ بعين الاعتبار أيضا المتطلبات على المدى الطويل، خاصة الاستدامة والجوانب البيئية.

تاسعا: كسب رهان الالتقائية والتنسيق، ودلك عبر:

- إعادة النظر في العلاقات التي تجمع ما بين الدولة والجماعات الترابية مع تقوية أدوات التخطيط والتدخل؛

- توسيع مشاركة المجتمع المدني والمساهمة عبر فضاءات التعبير والتشاور، لإنجاح خيار الجهوية المتقدمة.

- اعتماد مقاربة تشاركية لتدبير المشاريع التنموية ذات الأولوية؛

عاشرا: ضرورة تسريع تفعيل القانون رقم 47-18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار من أجل:

- جعل المراكز فاعلا متميزا من أجل تنشيط وتسهيل الاستثمار و مواكبة النسيج المقاولاتي

- جعل المراكز قاطرة لإنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي

سابعا: الملتقى الإفريقي للتجارة والاستثمار

وعرفت هذه الدورة أيضا احتضان مجلس المستشارين لـ«الملتقى الإفريقي الأول للتجارة والاستثمار : نحو رؤية إستراتيجية اندماجية توافقية»، ويأتي تنظيم هذا الملتقى، تماشيا مع الرؤية الإستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى توطيد أسس التعاون جنوب -جنوب، وتعزيز التنمية الاقتصادية بالقارة الإفريقية.

وعرف هذا الملتقى المنظم بشراكة مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة، والاقتصاد الرقمي، ومجلس جهة الرباط سلا- القنيطرة، وبتعاون مع المنظمة المغربية للتنمية الإفريقية، مشاركة الحكومة، ومجلس المستشارين، ومجموعة من الغرف المهنية، والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، وخبراء وجامعيين مهتمين بقضايا الاقتصاد والاستثمار والتكوين والأمن بالقارة الإفريقية.